الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الاثنين
٨ آذار/ مارس ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)

المحتويات

- استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
- برنامج العمل
- التبادل العام للآراء

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.41
30 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة (A/47/887 و Add.1 و 2، و A/47/902 و A/C.1/47/14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بكم ونحن نجتمع مرة أخرى في اللجنة الأولى وفقا للمقرر ٤٢٢/٤٧.

يعرف الأعضاء أن مناقشة تقرير الأمين العام (A/C.1/47/7)، "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، المقدم بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بمناسبة اسبوع نزع السلاح، أتاحت لنا الفرصة لمعالجة عدد من المسائل الحاسمة المتصلة بدور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والصلة المتبادلة بينها، ووظائفها، وجداول أعمالها وأولوياتها في إطار النظام العالمي السريع التغير. وبسبب جملة أمور منها أهمية هذه المسائل وقصر الوقت المخصص لنا وعدم كفايته لمناقشتها باستفاضة، تقرر عقد الدورة المستأنفة الحالية للجنة الأولى.

وكما جاء في مشروع المقرر، الذي اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت، إن الغرض من هذه الجلسات هو إعادة تقييم الجهاز المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما الدور الخاص بكل من اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، والصلة المتبادلة بينها، فضلا عن دور مكتب شؤون نزع السلاح، بما في ذلك سبل ووسائل تعزيز أداء وكفاءة الجهاز المذكور، مع مراعاة صلاحيات مجلس الأمن في هذه المسائل. إن الهدف من الدورة هو إجراء إعادة تقييم بهدف التوصل إلى توصيات محددة متفق عليها لاتخاذ الإجراء المناسب. ومن المفهوم، فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، أن المسؤولية الأولى عن وضع التوصيات بشأن مستقبله تقع على عاتقه هو.

إن المقترحات المقدمة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في الجلسة الخاصة للجنة الأولى المكرسة للنظر في تقرير الأمين العام، والمقرر الذي اعتمد في النهاية، والردود الواردة من الدول الأعضاء، يبدو أنها تشير إلى أن هذه الدورة المستأنفة ستتركز بصورة أساسية على المسائل المتصلة بأجهزة نزع السلاح. وفي هذا الإطار، قد يكون من المناسب أن نشير إلى أننا سنحتاج لدى دراسة هذه البنود إلى أن نضع في الاعتبار، في المقام الأول، هدف مساعينا وغرضها. وبناء على ذلك، يتعين أن تتوجه مساعينا في النظر في جميع المسائل المتصلة بأجهزة نزع السلاح والحاجة إلى تكييفها، حسب الاقتضاء، لمواجهة التحديات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، نحو الهدف النهائي الذي نعتزم بلوغه. وبهذه الروح القائمة على اتباع نهج

متوازن إزاء المسائل المطروحة علينا، سيتعين علينا معالجة التحديات والفرص التي سنتحت فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي من خلال توحيد أعمال الأمم المتحدة في المجالات المذكورة أعلاه وتوخي الشمولية فيها وتنشيطها، مع مراعاة الدور المعزز لمجلس الأمن.

لقد أصبح العالم، في الوضع الدولي الراهن، يعتمد بصورة متزايدة على الأمم المتحدة في حل الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد طلب إلى المنظمة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في صيانة السلم والأمن الدوليين، وهذا يعني تحمل مسؤولية أكبر في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكما ذكر الأمين العام لدى عرض تقريره على اللجنة.

"إن نزع السلاح جزء متأصل من الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع". (A/C.1/47/PV.18، ص ١٢)

ولئن كانت المسائل التي تواجه الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليست جديدة بالكامل فإنها بالتأكيد تقتضي أن تعالج من منظور يختلف عن المنظور الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة. وأن النظر في كفاية الأجهزة المتاحة للمجتمع الدولي لمعالجة هذه المسائل يعد دون شك جانبا حاسما لاتباع نهج جديد تقوم اليه حاجة ماسة.

إن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وفقا للفقرة (ب) من المقرر ٤٢٢/٤٧، فضلا عن الوثائق المحالة من مؤتمر نزع السلاح وفقا للفقرة (ج) من ذلك المقرر، تبين وجود توافق آراء عام بين الدول الأعضاء بشأن كفاية آلية نزع السلاح الحالية ووظائفها المتميزة بمختلف مجالاتها. مع هذا، توجد أيضا رغبة واضحة في دراسة إمكانية تحقيق تنسيق أكبر بين مختلف عناصر تلك الآلية، وتقييم عمليات الترشيد المستمرة ذات الشأن، وأخيرا النظر في بدائل لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي.

إحدى النقاط التي جرى التركيز عليها بشكل متكرر هي مسألة وضع أشكال أفضل للتنسيق بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وفي هذا الإطار قد يكون من الأهمية أن نذكر أن

الفقرة (د) من المقرر ٤٢٢/٤٧ طلبت من رئيس اللجنة الأولى، بمساعدة سائر أعضاء مكتب اللجنة والأمانة العامة، أن ينسق بين الأعمال المشار إليها في الفقرات السابقة.

ورغبة في تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرصة المتاحة لمناقشة هذه المسائل الحاسمة، والاستفادة القصوى من الوقت المتاح لنا، اسمحوا لي بأن أقترح أن نضع في اعتبارنا في مداولاتنا الهدف الرئيسي لنزع السلاح، وهو إرساء الأسس لسلام دائم قائم على زيادة الثقة بين الدول. وحتى نكفل أن تؤتي جهودنا ثمارها، نحتاج إلى ممارسة بعض ضبط النفس في إرساء معايير مناقشتنا وأن نبقي تركيزنا على المسائل المحددة حتى نتمكن من التوصل إلى اقتراحات عملية متفق عليها ومحددة بعناية يمكن تنفيذها على نحو دقيق وبأسرع وقت ممكن.

واسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في أن تحقق الدورة الحالية إسهاما كبيرا في العمل المستقبل للجنة الأولى وعمل المحافل ذات الصلة الأخرى التي تتناول نزع السلاح وتحديد الأسلحة والسلم والأمن الدوليين.

كان مقررا أن نستمع صباح اليوم إلى بيان من الأمين العام. وقد أبلغت صباح اليوم بأن ذلك البيان سيدلى به صباح غد.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد الملاحظات الافتتاحية تلك ننتقل إلى المرحلة التالية من عملنا، وهي برنامج عمل اللجنة والجدول الزمني لهذه الدورة. وفي هذا الصدد، لعل الأعضاء يذكرون أنه خلال الأسابيع العديدة الماضية أجرى الرئيس مشاورات غير رسمية مكثفة في نيويورك وفي جنيف، بمساعدة أمين اللجنة الأولى، السيد صهراب خيرادي.

فيما يتعلق ببرنامج العمل، ينبغي أن نضع في الاعتبار أولا وقبل كل شيء أن اللجنة ستتاح لها فترة زمنية قصيرة نسبيا لإنجاز أعمالها الحالية. والواقع، لن يكون لدينا سوى خمسة أيام عمل - بإجمالي عشر جلسات - لإنجاز عملنا، المتصل بطائفة متنوعة من المسائل التي يجب تناولها. وبالنظر إلى هذا القيد الزمني، أود أولا وقبل كل شيء أن أقترح أن تكرس اللجنة جلستين اثنتين فقط، هذه الجلسة الصباحية وجلسة بعد ظهر اليوم، لإجراء تبادل عام في الآراء مختصر بشأن المسائل المطروحة عليها، وغدا صباحا تنعقد اللجنة للاستماع إلى بيان الأمين العام ثم تتحول إلى جلسة غير رسمية.

ولما كانت لدينا قائمة متكلمين طويلة لجلستي اليوم، وحتى نرضي جميع الوفود المدرجة على القائمة، أقترح، بموافقة اللجنة، أن تقفل قائمة المتكلمين وأن تحدد لكل بيان عشر دقائق فقط.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة توافق على الإجراء الذي طرحته توا.

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح أن تنتقل اللجنة في أعقاب التبادل العام للآراء إلى المرحلة التالية من عملنا، وهي النظر في نتائجها وتوصياتها، التي يمكن أن تنعكس فيما بعد، عند الضرورة، في مشروع قرار أو مشروع مقرر تنظره وتبت فيه اللجنة. وأقترح تخصيص أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، بإجمالي ٦ جلسات، لهذا الغرض.

فضلا عن ذلك، أود أن أقترح أن يكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات أو مشاريع المقررات يوم الأربعاء الموافق ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ الساعة ١٢/٠٠ ظهرا. وإنني أعي تماما أن هذا يبدو موعدا مبكرا، إلا أنه في ضوء الجدول الزمني القصير الذي سبق أن أشرت إليه، يبدو أن اللجنة ليست أمامها مرونة كافية في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، نحتاج أيضا إلى أن نعي الحاجة إلى أن نوفر وقتا كافيا للوفود كي تقوم بمشاورات فيما بينها، وتطلب توجيهات من سلطاتها عند الضرورة، وكذلك حتى تعد الأمانة العامة الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

أخيرا، يوم الجمعة، الموافق ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣، ستبدأ اللجنة الأولى النظر والبت في أي مشروع قرار أو مشروع مقرر قد يطرح عليها.

إنني أعتقد أن برنامج العمل والجدول الزمني اللذين بينتهما توا، واللذين يقومان على نتائج مشاورات مكثفة واسعة النطاق، سيلبيان احتياجات اللجنة ويمكنانها من الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليها في الوقت المحدد.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة توافق على برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين.

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي الانتباه إلى موضوع آخر. قد يكون مما يسهل عملنا إلى حد كبير عندما ننتقل إلى المرحلة التالية أن نتمكن من إجراء مداولاتنا غير الرسمية في إطار هيكلي بعض الشيء. ووفقا لذلك، أكون ممتنا امتنانا عظيما إذا ما قدمت الوفود الراغبة في ذلك مقترحاتهاوأفكارها وآرائها إلى الأمانة العامة كتابة في أقرب فرصة ممكنة لها. وهذا سيمكن الرئيس من محاولة دمج المقترحات في ورقة غير رسمية توزع عندئذ عند الضرورة في الوقت المناسب.

التبادل العام للآراء

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أعطي الكلمة أولا للسيد رادوسلاف ديانوف، رئيس مؤتمر نزع السلاح.

السيد ديانوف (بلغاريا) رئيس مؤتمر نزع السلاح (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أستهل المناقشة اليوم في اللجنة الأولى، التي تستأنف دورتها بمهمة إعادة تقييم الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح رغبة في التوصل إلى توصيات ملموسة متفق عليها بشأن العمل الضروري لتعزيز أدائها وكفاءتها.

إننا نتطلع إلى الاستماع إلى البيان الهام الذي سيدلي به الأمين العام أمام هذه اللجنة غدا.

ويسرني أن أرحب هنا اليوم بمدير مكتب شؤون نزع السلاح، السيد برفوسلاف دافينيتش، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد فيسنت بيراستغوي.

أتكلم اليوم بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، لأعرض التقارير التي اعتمدها المؤتمر فيما يتصل بالطلب الوارد في الفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧.

(السيد ديانوف، رئيس مؤتمر نزع السلاح)

وبمقتضى تلك الفقرة طلبت الجمعية العامة من مؤتمر نزع السلاح أن يحيل إلى رئيس اللجنة الأولى نتائج دراسته لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، فضلا عن حالة الاستعراض الجاري لجدول أعماله وعضويته وأساليب عمله، وذلك في موعد لا يتجاوز ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣.

واستجابة لذلك الطلب، اعتمد مؤتمر نزع السلاح تقريران في جلسته العامة الـ ٦٤٣، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣. وقد أحلت التقريرين إليكم، سيدي، بصفتكم رئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة، وذلك في رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. والتقريران المرفقان برسالة الإحالة وزعا في وثيقة رسمية للجنة الأولى تحت الرمز A/C.1/47/14.

إن التقرير الأول الذي صدر في الأصل بوصفه الوثيقة CD/1183، وارد في المرفق الأول من الوثيقة A/C.1/47/14. وهو يتناول دراسة تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة". وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن التقرير، كما ورد في فقرته ٢، يقدم خلاصة البحث الجماعي الذي أجراه مؤتمر نزع السلاح للمسائل الواقعة في اختصاصه والمتناولة في تقرير الأمين العام. وفي حين أن عددا كبيرا من أعضاء المؤتمر عبروا عن آراء بلدانهم بشأن تقرير الأمين العام، فإن التقرير الذي أعرضه يعبّر عن الرأي الجماعي لأعضاء المؤتمر بشأن المسائل الهامة التي يتناولها تقرير الأمين العام. وأردت أن أذكر هذه المعلومة لأن التقرير اعتمد بتوافق الآراء، اتباعا لقواعد النظام الداخلي ذات الصلة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أبرز أيضا أن المؤتمر، على النحو المشار إليه في الفقرة ١ من التقرير، يعبّر عن تقديره للأمين العام على تقريره المفيد الذي جاء في حينه مما أتاح الفرصة للتفكير مليا في بعض القضايا الهامة التي يطرحها الواقع الدولي الحالي.

والتقرير الثاني، الذي صدر في الأصل بوصفه الوثيقة CD/1184، وارد في المرفق الثاني من الوثيقة A/C.1/47/14. وهو يتناول حالة الاستعراض الجاري لجدول أعمال المؤتمر وعضويته وأساليب عمله. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة (أ) من المقرر ٤٢٢/٤٧، من المفهوم أن المسؤولية الأولى عن وضع التوصيات بشأن مستقبل مؤتمر نزع السلاح تقع على عاتق المؤتمر نفسه.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أؤكد أن التقرير الثاني يتضمن الآراء المشتركة لمؤتمر نزع السلاح بشأن استعراض جدول أعماله وعضويته وأساليب عمله. الأمر الذي انشغل به منذ قرر في نهاية دورته لعام ١٩٩٢ استعراض تلك المسائل.

(السيد ديانوف، رئيس مؤتمر نزع السلاح)

ومنذ بداية دورته لعام ١٩٩٣، تمكّن المؤتمر من أن يوافق بسرعة على تنظيم عمله وشرع، على هذا الأساس، في دراسة المسائل التنظيمية والمضمونية المتصلة بعمله.

ورئيس المشاورات المفتوحة العضوية من أجل تحسين أداء المؤتمر وزيادة فاعليته، السفير أحمد كمال ممثل باكستان، بدأ بالفعل في دراسة ذلك الموضوع الهام، وفعل نفس الشيء المنسقان الخاصان

السفير بول أوسلفن ممثل استراليا والسفير ميغيل مارين بوش ممثل المكسيك، المسؤولان عن إجراء مشاورات بشأن مسألتي العضوية وجدول الأعمال، على التوالي.

وهاتان المسألتان سيستمر تناولهما، كما جاء في التقرير، باعتبارهما مسألتين هامتين ومُلحَّتين، وسيقدم المؤتمر تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن نتائج مداولاته بشأن عضويته وجدول أعماله وأساليب عمله في نهاية دورة عام ١٩٩٣.

أكتفي في عرضي لتقرير مؤتمر نزع السلاح على هذه العبارات القليلة، تاركا للوفود في اللجنة الأولى خيار أن تدرس بتفصيل أكبر الأجزاء المضمونية من التقرير الواردة في الوثيقة A/C.1/47/14.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل الدانمرك، السفير كنوت إلياسن، الذي سيتكلم نيابة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودولها الأعضاء.

السيد إلياسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعبِّر عن سعادتي لرؤيتكم تترأسون الدورة المستأنفة للجنة الأولى. وإنني لعلى ثقة بأن هذه الدورة تحت قيادتكم القديرة، التي أتيح لنا الدليل الكافي عليها في العام الماضي، ستتخذ المسار السليم لإنجاز مهمتها.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تكرر التعبير عن شكرها للأمين العام على تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي أثار مناقشة لازمة بشكل مُلح بشأن الدور المستقبلي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وكيفية تنفيذ هذا الدور بمساعدة الأمم المتحدة.

والغرض من إعادة انعقاد اللجنة الأولى هو الاستفاضة في هذه المناقشة والتوصل إلى توصيات محددة ومتفق عليها من أجل اتخاذ الإجراء اللازم لتعزيز عمل وفاعلية الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد عبَّرت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، في بيانها في اللجنة الأولى بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وردها على تقرير الأمين العام في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عن آرائها بشأن

التقرير وتقدمت بعدد من الاقتراحات بشأن كيفية ترشيد وإعادة تنشيط الآلية الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي هذا الصدد، تؤيِّد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأييدا كاملا رأي مجلس الأمن - على النحو المبيَّن في بيان رئيس المجلس نيابة عن أعضائه بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - من ضرورة

أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح، وأن تمنع انتشار كل أسلحة التدمير الشامل بجميع جوانبه؛ وأن تتجنّب تكديس ونقل الأسحلة على نحو مفرط ومخل بالاستقرار؛ وأن تسوي بالوسائل السلمية أي نزاع في هذه المسائل يهدد أو يعطّل المحافظة على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

إن النهج المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أصبح أكثر أهمية. وهذا يستلزم أن يستخدم المجتمع الدولي الأدوات المتاحة له إلى الحد الأقصى. إن الأمن الجماعي يتصل اتصالا وثيقا بتعزيز سلطة الأمم المتحدة، لذلك ينبغي للمنظمة أن تقوم بالمهام اللازمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى سبيل المثال: أن تشجّع وتسهّل مناقشة سُبُل ووسائل تحقيق توافق الآراء في المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وأن تؤيّد وضع مبادئ توجيهية عامة ومبادئ أساسية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وأن تعزز تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار الحالية، وأن تتوصل بطريق التفاوض إلى صكوك دولية جديدة في هذا المجال، وأن ترصد الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن تنظر أيضا في فرض العقوبات في حالات انتهاكها.

إن آلية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن تكون قادرة على استيعاب ما يستجد من حقائق وأولويات الأزمنة المتغيرة، وأن تتصدى لمشاكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح بطريقة سريعة وفعالة ومرنة.

وهذه المتطلبات ذات تأثير على هيكل الآلية المقبلة والعلاقة ما بين العناصر الفردية التي تكونها ومهامها، وأساليب عملها، وجداول أعمالها.

إن سبل ووسائل الوفاء بهذه المتطلبات يمكن أن تكون، في نظرنا، على الشكل التالي: تعزيز دور مجلس الأمن في جملة أمور، منها مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وترشيد عمل اللجنة الأولى إلى حد بعيد؛ وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، السعي إلى تحقيق توافق في الآراء على مبادئ توجيهية أو مبادئ محددة يمكن تطبيقها على صعيد عالمي بهدف تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبالتالي الأمن الدولي، وإقامة روابط أوثق بين ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح من أعمال، وأفرقة الخبراء التي ينشئها كل من الأمين العام ومؤتمر نزع السلاح لتفادي الازدواجية؛ والتوصية إلى مؤتمر نزع السلاح، وهو الجهة التفاوضية العالمية الوحيدة التي تتناول مسائل نزع السلاح، بتوسيع نطاق عضويته على نحو واقعي واعتماد جدول أعمال يعبر عن الحقائق والشواغل الراهنة التي يعيشها المجتمع الدولي، مع الحفاظ على قاعدة توافق الآراء؛ وضمان إتاحة الموارد الكافية لتمكين مكتب شؤون نزع السلاح من الاضطلاع بالمهام الخطيرة التي أناطتها به الدول الأعضاء.

كل هذا ليس إلا ملخصا لما هناك من إمكانيات. والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تدعوان اللجنة إلى الدخول في مناقشة مضمونية. وفي هذا الصدد، تودان الإشارة إلى المقترحات الأكثر تفصيلا الواردة في ردهما المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، وورقة العمل المنفصلة التي تتضمن آراءهما بشأن سبل ووسائل إعادة تنشيط وترشيد عمل اللجنة الأولى، والتي وزعت على الممثلين نسخ منها.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأملان صادق الأمل في أن تتمخض مناقشات هذا الأسبوع عن قرارات، لا سيما بصدد ترشيد أعمال اللجنة الأولى، وأن تنفذ هذا العام. ونحن نعتبر هذا النشاط خطـــــوة أولـــــى في عملية متواصلة ضرورية إذا ما كان علينا أن نواجه الوقائع والأولويات المستجدة وأن نتصدى لمشاكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح بسرعة وفعالية ومرونة، مما يكفل إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد أوسـُلفـَن (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شكرا لك سيدي الرئيس، على العرض المركز الذي تقدمت به تمهيدا لهذه الدورة المستأنفة، وعلى مقترحاتك بشأن استخدام وقتنا هذا الأسبوع بصورة فعالة. ولسوف التزم بنصيحتك فأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي.

إن استراليا تؤيد دون لبس عمليات الإصلاح التي حددها الأمين العام. فإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإدارتها الداخلية لا بد منه بغية توفير آليات أرشد وأفعل وذات عزم جديد توافق احتياجات زماننا هذا. هذا يشمل إعادة النظر في آلية نزع السلاح وتعزيزها.

ويسعدنا بالتالي أن ندعم هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى للنظر في كيفية تحسين عمل آلية نزع السلاح القائمة، ودراسة ما إذا كانت ثمة حاجة إلى عناصر جديدة أو مختلفة.

إن للآلية الحالية مسوغا منطقيا: فهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تجري المداولات، واللجنة الأولى تصوغ الإعلانات الصادرة عن المجتمع الدولي، ومؤتمر نزع السلاح يتفاوض على الصكوك الملزمة قانونيا.

من الناحية العملية، حصل تداخل إلى حد ما، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى الركود الذي فرضته ضغوط الحرب الباردة ولكن كما يتضح من تعديل جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في العام الماضي، وترشيد إجراءات اللجنة الأولى، واختتام مؤتمر نزع السلاح إعداده لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، برزت أمامنا الآن فرص جديدة لجعل آلية نزع السلاح تعمل بفعالية.

ومع اعتقادنا بأن لهيئة نزع السلاح مهمة قيمة، فإن إصلاح جدول أعمالها ينبغي أن يستمر؛ وينبغي عليها أن تنظم نفسها حتى يختتم النظر في بند من بنود جدول الأعمال كل سنة ويضاف بند جديد مكانه. وينبغي أن يجري التوافق على مهل زمنية للنظر في البنود، وأن تكون هناك صلة ما بين بنود جدول أعمال الهيئة ومحافل نزع السلاح الأخرى. ونحن، بقولنا إنه ينبغي أن تكون هناك صلة، لا نعني أنه ينبغي أن يكون هناك نقل مباشر لبنود مدرجة في جدول أعمال الهيئة إلى محافل أخرى. ولكن من الواضح كذلك أن بعض مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة تتطلب وقتا للتفكير فيها والتوضيح والنضوج قبل أن تصبح جاهزة لإعدادها في شكل معاهدات أو أشكال أخرى. وهيئة نزع السلاح توفر محفلا من هذا القبيل لهذه المداولات. وسيكون من المناسب إقامة صلة أوثق ما بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

إن استراليا منفتحة فيما يتعلق بترشيد وإعادة تنظيم اللجان في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكننا لا نريد من اللجنة الأولى أن يضعف تركيزها على الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح بحيث يبطل عملها الأساسي المتمثل في إعلان آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بمصالح الأمن الأساسية.

إن اللجنة الأولى تعززت بإضافة بنود خاصة بالأمن الدولي، ويمكن إعادة النظر في جدول أعمال اللجنة الأولى في ضوء التغيرات التي طرأت على نظام اللجان في الجمعية العامة. ونحن نتوقع أن تكون هناك سبل لإعادة تجميع المسائل العالمية المتصلة بتحديد الأسلحة. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في تقاريرها المؤسسية معا، مثل البنود المتعلقة بالفضاء الخارجي والقرارات النووية والمبادئ العامة مثل التحقق والأمن الدولي والمبادئ التوجيهية المتعلقة ببناء الثقة وما إلى ذلك ويمكن أن يكون تركيز اللجنة الأولى أكبر باعتمادها نهجا موضوعيا متفقا عليه كل سنة، وذلك بأن تدمج القرارات المتداخلة ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي - وبأن يكون حدود القرارات المتواترة تواترا سريعا مرة كل سنتين، وبأن يقصر الوقت المخصص للجنة الأولى شيوعا واحدا.

واستراليا تساند تماما الدور التفاوضي المستقل لمؤتمر نزع السلاح. فالاستقلال الذاتي للمؤتمر ونهجه التوافقي وعضويته المحدودة هي عناصر تسمح له بأن يعمل كهيئة تفاوضية. لذلك، سنعارض أية مقترحات ترمي إلى تغيير الطابع الأساسي لمؤتمر نزع السلاح؛ ونحن نؤيد القرارات التي اتخذها المؤتمر بتوافق الآراء ردا على تقرير الأمين العام، "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، وهو التقرير الذي عرضه للتو رئيس مؤتمر نزع السلاح. واستراليا قدمت أيضا إلى الأمين العام مباشرة آراءها حول هذا التقرير.

وثمة مسألة تهمنا بصفة خاصة وهي النظر في عضوية مؤتمر نزع السلاح، إذ أتشرف بأن أكون المنسق الخاص للمؤتمر فيما يتعلق بمسألة العضوية فيه. ومن سمات الحقبة التي نعيشها أن هناك كثيرا من البلدان تمارس الضغط على نحو دؤوب، مستعجلة توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن المؤتمر كهيئة يرغب في أن يستعجل تناول هذه المسألة - بالتأكيد إبان دورته لعام ١٩٩٣ - بطرق تتيح له أن يحافظ على طابعه الخاص ولكنها تجعله يزيد من طابعه العصري وبالتالي يصبح أكثر فائدة.

واستراليا على علم بالمناقشة الدائرة حول مقر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونحن لم نلتزم بعد بتأييد أو معارضة أي اقتراح بذاته؛ ولكننا نؤيد تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح، ليكون قادرا بشكل أكبر على تحقيق نتائج فعالة ولجعله متاحا للدول الأعضاء بأكبر قدر ممكن، لأننا نجد علاقة وثيقة بين الدور الأمني للأمم المتحدة ووظائفها المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأيا كانت الترتيبات المتخذة بشأن مقر آلية نزع السلاح، فإنه يلزم إيجاد تفاعل مثمر بين هذه المهام. إننا نرحب ببيان الأمين العام والتزامه بدراسة المسألة بدقة. ونقدر أيضا كونه لم يتخذ بعد قرارا نهائيا، إذ أننا نؤمن بأهمية المشاورات مع الأعضاء حول مسألة هامة كهذه.

في الختام، نحن نرى أن هذه الدورة المستأنفة تنطوي على أعمال مفيدة ونتطلع إلى المشاركة فيها بنشاط.

السيد فواتحيه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعربت الحكومة الجزائرية، في ردها على مذكرة الأمين العام الشفوية المتصلة بتقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، عن آرائها حول آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف القائمة حاليا. وأود أن أنتهز فرصة استئناف أعمال اللجنة الأولى لأبدي آراء وفد بلادي حول هذا الموضوع.

لا يسعنا في سعينا إلى إعادة تقييم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف إلا أن نشير إلى حجر الزاوية الحاسم المتمثل في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي أناطت وثيقتها الختامية مهام معينة محددة بالأجهزة المنشأة لهذا الغرض. وبسبب الحرب الباردة، لم يتمكن الجهاز المتعدد الأطراف من إنجاز هذه المهام، ويتعين إعادة دراستها في السياق الحالي للمناخ الدولي الجديد، الذي يحمل في طياته بشائر كبيرة لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف.

ويحدونا الأمل في أن الوضع السياسي الجديد لما بعد الحرب الباردة سيفتح المجال لإجراء مفاوضات حقيقية متعددة الأطراف لنزع السلاح، ولا سيما في الميادين التي حددها المجتمع الدولي بالفعل وأعطاها أولوية قصوى.

تقوم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية بدورها في إطار ولايتها، وباستطاعتها أن تواصل هذا الدور ما دامت المواقف المتخذة في مفاوضات نزع السلاح تعتمد على الإرادة السياسية كأساس لها. وكل جهاز من آلية الأمم المتحدة المنشأة منذ عام ١٩٧٨ مكلف بدور محدد بوضوح في ميدان نزع السلاح، وهذا الدور يتشابك مع أدوار الأجهزة الأخرى ويكملها. ويرى وفد بلادي أن أية محاولة لإصلاح النظام يجب أن يرافقها حرص على العقلانية والفعالية ويجب أن تراعي السوابق في ميدان نزع السلاح. ولا يمكننا استخدام أفكار لم تدرس دراسة كافية كأساس لتغيير إطار لم يحقق إلا النتائج التي أريد له أن يحققها.

ولذلك، لا يزال وفد بلادي يعتقد أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بشكلها الحالي لم تكشف بعد عن جميع إمكانياتها بسبب افتقادها للإرادة السياسية. ولكننا نميل إلى تأييد أية مبادرة من شأنها أن تزيل جميع التهديدات لمستقبل أنشطة نزع السلاح في الأمم المتحدة. ومن هذا المنظور يود الوفد الجزائري أن يقدم بعض الملاحظات حول آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بخصوص المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة.

أود أن أؤكد أن الآلية الحالية صممت للقيام ببرنامج محدد وافق عليه المجتمع الدولي بأسره في ظل ظروف أقل مواتاة بكثير من الظروف السائدة اليوم، والبرنامج مذكور في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨. ويجب النظر إلى أي تغيير في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية، بهدف ترشيدها وإقامة نظام منسق، في ضوء توجه ذلك البرنامج، الذي لم يتم للأسف معالجة قضاياه ذات الأولوية معالجة كافية.

إن مهام الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، خاصة في مجال نزع السلاح أكثر من أي مجال آخر، لا يمكن تقديرها إلا على ضوء المادة ١١ من الميثاق.

وفيما يتعلق باللجنة الأولى، يرى وفد بلادي أن هذه اللجنة الرئيسية يجب أن تبقى محفلا لدراسة واعتماد القرارات المتصلة بالمسائل التي حدد المجتمع الدولي بالفعل أولويتها. وينبغي أن يظل جدول أعمالها مركزا بصورة رئيسية على بنود محددة تتصل بنزع السلاح والأمن، بما فيها أية شواغل جديدة للمجتمع الدولي في هذين الميدانين. ويمكن أن يتم ترشيد أساليب عملها، كما حدث في الماضي، في إطار عملية تدريجية مستمرة للتكيف مع الاحتياجات والظروف المتغيرة.

وبالنسبة لهيئة نزع السلاح، وهي جهاز تداولي يعالج بنودا محددة، فيمكن أن تواصل أنشطتها التي تكمل أنشطة الأجهزة الأخرى، بما فيها اللجنة الأولى. ولكن ينبغي تشجيعها على أن تزيد، إذا أمكن، من الإصلاحات التي أدخلتها في عام ١٩٩٠ باعتماد جدول أعمال أكثر إيجازا ويتضمن مسائل عملية أكثر، وذلك لتيسير اعتماد تدابير نزع السلاح في الأجهزة الأخرى، على أن يكون مفهوما أنه ينبغي إجراء المشاورات بشأن ترشيد أعمال الهيئة، مثلما هو متوخى للجنة الأولى.

أما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، فنعتقد أن من المناسب أن يكون المؤتمر حرا في أن يبت، من خلال المفاوضات، في المسائل المتصلة بجدول أعماله، وعضويته، وأساليب عمله. وبالنسبة لجدول أعماله، يثلج صدرنا إحراز تقدم متزايد

نحو دراسة شواغل جميع الوفود، كالتي أعرب عنها خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إن توسيع نطاق عضوية المؤتمر ينبغي، في رأينا، أن يعبر عن توازن إقليمي أفضل، الأمر الذي يكفل تمثيلا أفضل للمجتمع الدولي بأسره، دون التضحية بفعالية ذلك الجهاز.

وعلاوة على ذلك، يخشى أن يؤدي إعطاء محفل جنيف مسؤوليات جديدة تتجاوز ولايته الأصلية إلى تغيير ولايته الرئيسية وإعاقة فعاليته في الوقت الذي نلاحظ فيه زخما معينا بعد إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤخرا ووجود استعداد أكبر للعمل في اتجاه المفاوضات حول المسائل التي تهم المجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بمكتب شؤون نزع السلاح، فإننا نتوقع أن يؤدي تنفيذ مقترحات الأمين العام إلى تنشيط المكتب، في جملة أمور، عن طريق إعادة تقييم العمل الذي يضطلع به في نيويورك، وفي المقام الأول، من خلال تزويده بالموارد اللازمة ليرقى إلى مستوى طموحاته.

وأود في الختام أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاون وفد بلادي الكامل في السعي إلى إنجاح أعمالنا الحالية.

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرة أخرى نهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأن عملنا سيسفر عن نتيجة ناجحة يبشر بها حماسكم جنبا إلى جنب مع معرفتكم بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي وأداء هذه المنظمة، وتؤكدها الطريقة النشطة التي نظمتم بها أعمالنا هذا الصباح.

يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر الماضي قررت الجمعية العامة استئناف جلسات اللجنة الأولى بغرض إعادة تقييم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبخاصة وظائف اللجنة الأولى ذات الشأن، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، والصلات المتبادلة فيما بينها، وكذلك أداء مكتب شؤون نزع السلاح بما في ذلك طرق ووسائل تعزيز أداء وفعالية الآلية. إن ذلك المقرر (٤٢٢/٤٧) انبثق عن اجتماع اللجنة الأولى الذي عقد بناء على طلب بلدان عدم الانحياز يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في تقرير الأمين العام (A/C.1/47/7) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وفي تلك المناسبة ذكرنا إمكانية عقد:

"دورة مستأنفة مختصرة للجنة الأولى في شباط/فبراير أو آذار/ مارس". (A/C.1/47/PV.29، ص ٢٠)

وأضفنا أنه:

"'مختصرة'" ينبغي أن تُفهم على أن المقصود منها هو خمسة أيام. وسيكون هدف الدورة هو دراسة أدوار شتى محافل نزع السلاح والصلة المتبادلة فيما بينها وكذلك مقترحات تغيير هيكل الأمانة العامة في هذا الميدان. وينبغي أن يكون هناك تبادل في الآراء صريح ومفصل بغية التوصل إلى اتفاق على ما نرجوه من شتى المحافل ومن الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح". (المرجع نفسه، ص ٢١)

ولقد سرنا كثيرا أن نعلم، منذ لحظات قليلة، أننا سنتشرف صباح غد بالاستماع إلى الأمين العام عندما يتكلم في هذا الشأن.

إن ذلك القرار الذي أصدرته الجمعية العامة كان له بالفعل أثر حميد، لأنه أتاح لنا فترة قصيرة للتفكر بشكل منفرد وشكل جماعي وكانت نتيجته توضيح بعض الأفكار وشحذ أفكارنا بشأن هذه المسائل. لقد عرضت دول أعضاء عديدة آراءها بشأن تقرير الأمين العام المذكور آنفا. وتظهر آراء حكومة المكسيك، مع آراء أخرى، في الوثيقة A/47/887.

واستجابة للمقرر ٤٢٢/٤٧، قدم مؤتمر نزع السلاح تقريرين إلى اللجنة الأولى، أحدهما بشأن تقرير الأمين العام والآخر بشأن الاستعراض الجاري لجدول أعماله وتشكيله وطرق عمله. ولا بد لي من الإشارة إلى أن وضع مؤتمر نزع السلاح لهذين التقريرين اللذين صدرا في وقتهما تماما تيسر إلى حد كبير بفضل لباقة رئيسه السفير أموريم ممثل البرازيل في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

وبصفتكم رئيسا لهذه اللجنة، سيدي الرئيس، أجريتم مشاورات بشأن هذه المسائل، بما في ذلك جولة مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وهذا أمر نقدره تقديرا عظيما. لقد اقترحتم بعد هذا التبادل المختصر للآراء، أن تعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة لجميع الدول، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن سلسلة من التوصيات المتصلة بآلية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وهذا العمل يبدو ملائما لنا وسيساعدنا على الاضطلاع بأعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة المستأنفة القصيرة.

ينبغي التأكيد على أن نقطة انطلاق آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٨، ولقد وافقت على تلك الوثيقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأي تغيير في محتوياتها ينبغي أن يحظى بتأييد واسع النطاق بنفس القدر. وبدلا من عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة، سيكون على اللجنة الأولى أن تدرس وبشكل كامل هذه المسائل وغيرها من المسائل المتعلقة بآلية الأمم المتحدة في مسائل نزع السلاح.

وأود الآن أن أعرض وجهات نظر حكومة بلادي بشأن هذه المسائل.

كما اتفق في عام ١٩٧٨، فإننا نرى أنه"

"ينبغي للجنة الأولى للجمعية العامة ألا تتناول مستقبلا سوى المسائل المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل بها من مسائل الأمن الدولي". (دإ - ٢/١٠، الفقرة ١١٧)

في السنوات الأخيرة، دأبت اللجنة الأولى على ترشيد أعمالها، وينبغي أن تواصل القيام بذلك، بهدف تركيز مناقشاتها بطريقة أكبر على بنود نزع السلاح. وفي الوقت الحالي، تنظر الجمعية العامة في إمكانية تخفيض عدد لجانها الرئيسية. وأية إعادة توزيع لبنود جدول أعمالها ينبغي أن تتجنب إحالة مسائل غير متصلة بنزع السلاح والأمن الدولي إلى اللجنة الأولى.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، باعتبارها مؤلفة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي، كما اتفق في عام ١٩٧٨، جهاز تداولي فرعي للجمعية العامة، وعملها هو النظر في مختلف المشاكل في مجال نزع السلاح والتقدم بتوصيات بشأنها ومتابعة المقررات ذات الصلة للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. وهي تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة، وفي السنوات الأخيرة أدخلت عددا من التغييرات على أساليب عملها.

من ناحية أخرى، أعربت بعض البلدان عن شكوكها بشأن معقولية الإبقاء على محفل مثل هيئة نزع السلاح. ووفد بلادي يشاطر بعض تلك الشكوك، لكنه يعتبر أن من الضرورة الملحة أن يكون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة محفل لنزع السلاح يمكن للجميع أن يشتركوا فيه على قدم المساواة. ومن ثم نود أن نقترح استكشاف إمكانية - وأكرر استكشاف إمكانية - إنشاء اللجنة الأولى للجنة فرعية تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، تجتمع لفترة ثلاثة أو أربعة أسابيع في نيويورك في نفس الوقت الذي تجتمع فيه هيئة نزع السلاح. وذلك الفريق العامل، أو اللجنة الفرعية، توكل إليه مهمة مزدوجة: أولا، النظر في بعض بنود نزع السلاح التي تحددها اللجنة الأولى خلال دورتها في الخريف والتقدم بتوصيات بشأنها؛ وثانيا، النظر في الاقتراحات الرامية إلى زيادة ترشيد أعمال اللجنة الأولى نفسها. وهذا الاقتراح يتميز بالإبقاء على محفل مشابه لهيئة نزع السلاح بينما يتحقق في الوقت نفسه تنسيق أكبر مع اللجنة الأولى.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٧٨، هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. إن عضويته مقيدة، وقراراته تتخذ بتوافق الآراء. إن عضويته اتفق عليها في عام ١٩٧٨، وقد زاد مؤخرا عملية استعراض جدول أعماله وعضويته وطرق عمله على النحو الموصوف في الوثيقة (CD/WP.442). إن مؤتمر جنيف لنزع السلاح يحظى بوضع فريد في منظومة الأمم المتحدة، وينبغي أن يظل على هذا الوضع وأن يواصل أداء مهامه في جنيف وأن يواصل مكتب شؤون نزع السلاح توفير الخدمات له. قبل عام عـُين أمين عام جديد لمؤتمر نزع السلاح؛ وهو أيضا ممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة. ووظيفة الأمين العام المساعد لا تزال شاغرة. ونأمل أن تشغل قريبا.

وبعد عام ١٩٧٨ تم تعزيز مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح وتوسيع مهمتيه البحثية والإعلامية. وتم تحويله إلى إدارة شؤون نزع السلاح، برئاسة أحد وكلاء الأمين العام. وقبل عام مضى نزلت رتبتها مرة أخرى لكي تصبح هذه المرة مكتبا. وخلال هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى، من الضروري استعراض دور وموارد مكتب شؤون نزع السلاح لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة الوفاء بدورها الذي أنطناه بها في مجال نزع السلاح. وسيتعين إجراء دارسة متأنية للاقتراح بأن يقوم المكتب بتحويل معظم عملياته من مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك إلى جنيف. وينبغي دارسة هذا في ضوء المهام الجديدة التي تقرر الدول الأعضاء إناطتها بمكتب شؤون نزع السلاح من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتأمين زيادة فعالية أداء آليته لنزع السلاح.

تلك هي ملاحظاتنا المختصرة. ونحن على استعداد لكي نقدم لكم، سيدي، التعاون الكامل لوفد المكسيك في السعي من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن هذه المسائل، التي تحظى بتأييد واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أرحب بفرصة الاشتراك في هذا التبادل للآراء بوصفي رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ووفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧، إن الغرض من هذه الممارسة الجماعية هو إعادة تقييم الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لا سيما الأدوار الخاصة بكل من اللجنة الأولى، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، والصلة المتبادلة بينها. فضلا عن دور مكتب شؤون نزع السلاح. وفي هذه العملية، سيتعين علينا النظر في "طرق ووسائل تحسين أداء وكفاءة" هذه الآلية وعن هذه النقطة فيما يتصل بالهيئة أود أن أدلي بملاحظاتي.

على مدى السنوات القليلة الماضية، ما فتئت الهيئة منخرطة في عملية متأنية للاستعراض والإصلاح، بغية تحسين أدائها وكفاءتها. وهذه العلمية المستمرة حققت حتى الآن قدرا كبيرا من النجاح، وأرى أنه ينبغي تشجيعها على الاستمرار.

ومما يذكر أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ لكي تخلف الهيئة التي كانت الجمعية العامة قد أنشأتها أصلا في عام ١٩٥٢. ولما كانت الهيئة مفتوحة لاشتراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فإنها تعمل بوصفها جهازا

مساعدا للجمعية العامة. وتتلقى الهيئة التوجيه من الجمعية العامة ولجنتها الأولى، وتقدم إليهما تقارير سنوية. وهيئة الأمم المتحدة تضطلع بدور محدد بوضوح بوصفها

"الهيئة التداولية المتخصصة داخل جهاز الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح، التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة لنزع السلاح، مما يؤدي إلىتقديم توصيات محددة بشأن تلك القضايا" (القرار ١١٩/٤٤ جيم، الفقرة ٣).

وعملية الإصلاح المستمر لهيئة نزع السلاح تستند إلى الوثيقة المعنية بـ "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح"، التي اعتمدتها الهيئة في عام ١٩٩٠، في ضوء قرار الجمعية العامة ١١٩/٤٤ جيم.

وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، تحت رئاسة السفير بيتر هوهنفلنر ممثل النمسا والسفير أندريه إردوس ممثل هنغاريا مضت هيئة نزع السلاح في تنفيذ برنامج إصلاحها.

وبموجب وثيقة "طرق ووسائل" ركزت الهيئة عملها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على النظر في أربعة بنود مضمونية في أربعة أفرقة عمل مختلفة: المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية؛ عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، بهدف القضاء على الأسلحة النووية؛ النهج الإقليمي لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي؛ دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة.

وفي العام الماضي، انتهت الهيئة بنجاح من النظر في البند الأول من هذه البنود الأربعة، باعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن بند المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، وتوجد صورة من نصها في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٢. وقد وافقت الجمعية بعد ذلك على هذه المبادئ التوجيهية والتوصيات وأوصت جميع الدول بتنفيذها.

وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ شرعت الهيئة وتابعت النظر في البنود الثلاثة المتبقية على جدول أعمالها المضموني وهي المتصلة بنزع السلاح النووي والنهج الإقليمي ودور العلم والتكنولوجيا. والتقدم المحرز حتى الآن في المداولات بشأن هذه المسائل الثلاث تصوره التقارير التي قدمتها الهيئة إلى الجمعية العامة ويرتبط إلى حد كبير بورقات العمل المتأنية التي قدمتها الوفود أو مجموعات الوفود ووزعت بوصفها وثائق للهيئة.

وفي عام ١٩٩٢ قامت الهيئة أيضا بالنظر بصورة غير رسمية في جدوى زيادة تحسين برنامج الإصلاح الذي تتضمنه وثيقة عام ١٩٩٠ بشأن الطرق والوسائل. وهذا التحسين الرائع في عملية إصلاح

الهيئة تجلى في وقت لاحق من العام في الدورة التنظيمية التي عقدتها الهيئة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ووفقا للفقرة ٨ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ ألف، قررت الهيئة البدء بجعل جدول أعمالها متضمنا ثلاثة بنود ينظر فيها على مراحل بحيث يكون هناك بند ينظر فيه في سنته الأولى، وبند ينظر فيه في سنته الوسطى، وبند ينظر فيه في سنته الأخيرة، مما يؤدي، من حيث المبدأ، إلى إضافة بند والانتهاء من بند، على التوالي، في كل دورة موضوعية. ومن المرتقب أن يكون بالإمكان التنفيذ الكامل لهذا البرنامج في دورة الهيئة لعام ١٩٩٤. وكما جاء في القرار ٥٤/٤٧ ألف فإن سنة ١٩٩٣ ستكون سنة انتقالية بالنسبة لهيئة نزع السلاح. وقد قررت الهيئة أن يتم في دورتها المضمونية المقبلة - المقرر عقدها في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٣ - الانتهاء من العمل بشأن بندين من بنود جدول أعمالها المضموني، البند المتعلق بالنهج الإقليمي لنزع السلاح والبند المتعلق بالعلم والتكنولوجيا. كما قررت الهيئة الإبقاء على بند نزع السلاح النووي والانتهاء منه في عام ١٩٩٤.

وفي الوقت الحالي أقوم بإجراء مشاورات، نأمل الانتهاء منها قريبا، بشأن مسألة ما إذا كان من المستصوب البدءفي عام ١٩٩٣ النظر في بند مضموني جديد. وكما جاء في القرار ٥٤/٤٧ ألف، تم الإعراب في الهيئة عن تأييد إدراج بند جديد في جدول أعمالها بشأن مسألة عدم الانتشار.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الهيئة لدى الإعداد لدورتها لعام ١٩٩٤،سيكون أمامها اقتراح بإدراج بند بشأن وسائل تتصل بالعمليات الدولية لنقل الأسلحة.

وأتوقع أن يكون بمقدورنا تحقيق نتائج هامة هذا العام بالنسبة لكل بند من البندين المقرر إدراجهما في الدورة المضمونية للهيئة وأقصد النهج الإقليمي لنزع السلاح ودور العلم والتكنولوجيا.

ومن الجدير بالذكر أن هناك مدخلا مفيدا جدا لعملينا في هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى ويتمثل في الآراء التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء بموجب المقرر ٤٢٢/٤٧ والمجمعة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقتين A/47/887 و A/47/887/Add.1.

وبإمعان النظر في هذه الردود المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، يمكن استنباط بعض العناصر المشتركة أو المتكررة التي أعتقد أنها ذات صلة بعملنا هنا اليوم. ومن بينها أود التنوية إلى الإشارات إلى النقاط التالية:

هناك أهمية الهيئة باعتبارها المحفل العالمي الذي يتيح لجميع الدول فرصة الاشتراك في المداولات بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ومن ثم يتيح اشتراك ومشاركة دول من جميع المناطق في هذه العملية ذات الاهتمام بالنسبة للمجتمع الدولي.

هناك أيضا الولاية المميزة للهيئة باعتبارها هيئة تداولية للنظر المركز في المسائل التي لا يمكن مناقشتها مناقشة متعمقة خلال الدورات السنوية للجنة الأولى أو تلك التي لم تتحدد بعد بشكل كاف حتى يتم التفاوض بشأنها.

هناك نقطة أخرى هي دور الهيئة في تعزيز المناقشة المفاهيمية وبناء توافق الآراء وتحديد التدابير العالمية والإقليمية للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح، وفي المحافل الإقليمية أو في أماكن أخرى. وفي هذا الصدد، يقال إن الهيئة لديها دور هام في تشجيع ودعم وتكملة وإعداد الأعمال التحضيرية لمفاوضات نزع السلاح التي تجري في محافل أخرى*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا).

وثمة نقطة أخرى هي التأييد العام للاصلاحات التي أجرتها الهيئة بالفعل، وللخطوات الاضافية لترشيد جدول أعمالها وأساليب عملها، بالإشارة على نحو خاص، إلى النهج التدريجي للبنود الثلاثة.

وهناك أيضا الحاجة إلى أن تركز هيئة نزع السلاح بصورة أكثر مباشرة على جدول أعمالها الذي يقتصر على عدد من المواضيع المحددة لمناقشتها بالتفصيل دون الضغط المتمثل في التصويت على القرارات.

وهناك نقطة أخرى هي الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بين الدورات السنوية للهيئة وإلى الإعداد المتقدم من جانب الوفود، مع عرض ورقات عمل حسب الاقتضاء.

والنقطة الأخرى هي المفهوم أن اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح لديها أدوار متميزة ولكنها مكملة بعضها البعض ومترابطة، وأن ثمة حاجة إلى زيادة الحوار والتنسيق، وإلى إقامة صلات أوثق وإلى تعزيز الصلة الموجودة بين الهيئات الثلاث.

وأخيرا، هناك نقطة هامة لهيئة نزع السلاح فضلا عن المكونات الأخرى لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي الحاجة إلى تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح، وتزويده بما يكفي من الموظفين وغير ذلك من الموارد، لتمكينه من الوفاء بالمهام الهامة التي أناطتها الدول الأعضاء به.

وبوصفي رئيسا لهيئة نزع السلاح، أرحب، سيدي، بعقد هذه الجلسات المستأنفة للجنة الأولى تحت رئاستكم. وأن تبادل الآراء في هذه المداولة الافتتاحية وفي المشاورات التي ستجري تحت توجيهكم القدير دوما، سيسهم، وأنا واثق من ذلك، في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز عمل وفعالية الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإنني على استعداد للتعاون الكامل معكم ومع جميع الوفود الأخرى في هذا المسعى.

السيد فوسترفول (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لمخاطبة الدورة المستأنفة للجنة الأولى تحت قيادتكم القديرة، سيدي. وكما تدركون، قدمت النرويج مساهمة خطية توجز آرائنا بشأن تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونوع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وفي هذا البيان الموجز، أريد أن أبرز موقفنا بشأن بعض المسائل الرئيسية التي تواجهنا.

بعدما درسنا بدقة الردود المقدمة حتى الآن على تقرير الأمين العام، وبعد أن استمعنا إلى البيانات المدلى بها هنا هذا الصباح، نلاحظ أنه يوجد اتفاق واسع النطاق فيما يتعلق بالحاجة إلى إعادة تشكيل وتنشيط الإطار الدولي للمفاوضات والمشاورات بشأن نزع السلاح. والمهمة التي تتمثل في تكييف آلية نزع السلاح مع الفرص والتحديات الجديدة.

إن بروز توافق دولي في الآراء على مسائل أمنية حيوية، يتجلى في إعادة تنشيط مجلس الأمن، ينبغي الاستفادة التامة منها حتى يتسنى لنا أن نحرز مزيدا من التقدم في جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. ونرى أن المسائل الأربع التالية ذات أهمية خاصة.

أولا، خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل بجميع جوانبه يشكل تحديا متعاظما للسلم والأمن. إن عدم الانتشار ما برح على جدول أعمالنا طيلة عقود. وقد حان الوقت لأن نجدد جهودنا لوقف انتشار هذه الأسلحة. وينبغي أن تتضمن الجهود تعزيز مراقبة نقل التكنولوجيا والخبرة الحساسة. وفي هذا الصدد، إن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتنميتها الاقتصادية والصناعية ينبغي كفالته. وينبغي لجميع الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك.

ثانيا، إن موضوع الحظر الشامل على الأسلحة النووية ما برح مسألة ذات أولوية قصوى. وإن عدم احراز تقدم ملموس مثل مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيقوض جهودنا لتعزيز نظام عدم الانتشار. وأود أن أضيف اعتبارا هاما آخر. فتفجيرات التجارب النووية تمثل مخاطر بيئية وصحية جسيمة. وبلدي يشعر ببالغ القلق لو استؤنفت التجارب في نوفايا زملیا، وهو أرخبيل في بيئة قطبية هشة.

ثالثا، تمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة حاسمة نحو القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة بصفة خاصة. وإن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية هدف أساسي. والحصول على حظر فعال بحق على الأسلحة الكيميائية يجعل من الضروري كفالة التنفيذ التام لجميع أحكامها من جانب جميع الموقعين عليها. والأمانة العامة التي تعمل بفعالية في لاهاي تعد ذات أهمية فائقة في هذا الصدد.

رابعا، ينبغي للمسؤولية العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تستكمل وتعزز بترتيبات ثنائية وإقليمية ينبغي أن تتضمن بذل جهود لوقف وعكس اتجاه سباقات التسلح الإقليمية عن طريق زيادة الوضوح في شؤون التسلح، ونظم عدم الانتشار، وتقليل عمليات نقل الأسلحة. والتقدم والخبرة في تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة في منطقة واحدة يمكن تطبيقهما في مناطق أخرى. وينبغي تشجيع الترتيبات الأمنية الإقليمية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات في إطار دولي أوسع نطاقا.

ومن المحتم أنه يوجد تداخل ملموس في المواضيع التي تناقشها الهيئات الرئيسية الثلاث التي تشكل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وإن اختلف النهج من واحدة إلى أخرى. ويجب على آلية نزع السلاح في المستقبل أن تتكيف مع الوقائع الاقتصادية والسياسية الراهنة. وثمة مجال واضح لتحسين الفعالية وتوفير الموارد الاقتصادية. لقد علقنا بالتفصيل على هذه المسائل في مساهمتنا الخطية. وأود في هذه المناسبة أن أتقدم بالنقاط الموجزة التالية.

يتمثل أحد أساليب العمل الممكنة في تركيز الموارد نحو مؤتمر نزع السلاح الذي أعيد تشكيله، ولجنة أولى تعمل على نحو أشد سلاسة. وينبغي للجنة الأولى في الوقت نفسه أن تعطي الفرصة لأن تجري مناقشة سياسية واسعة النطاق، فضلا عن توفير مدخل لمؤتمر نزع السلاح.

ولقد كان لهيئة نزع السلاح دوما دور في تشجيع ودعم وإكمال مفاوضات نزع السلاح التي تجري في محافل أخرى متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية. وعلى الرغم من التطورات الواعدة بالخير في أعمال الهيئة بعد اعتماد برنامج الإصلاح، من الضروري إجراء تحسينات أخرى في هيكل هيئة نزع السلاح وأسلوب عملها.

أما الجزء الرابع الأساسي من الآلية فيتمثل في مكتب شؤون نزع السلاح. ونأمل في أن يعطى المكتب موارد كافية للسماح له بمواصلة الاضطلاع بمهامه على نحو فعال.

وينبغي للتحاليل والدراسات وأنشطة البحث أن يضطلع بها في المستقبل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. والنرويج تؤيد زيادة تعزيز المعهد، بما في ذلك أساسه المالي.

لقد حان الوقت لتوسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح. إن توسيع نطاق عضويته من شأنه أن يوسع الأساس السياسي للمفاوضات ويمكن المؤتمر من أن يستفيد من خبرات ومساهمات مجموعة أكبر من الدول.

تؤيد النرويج الاقتراح بقبول الدول التي تقدمت بطلب العضوية وأبدت اهتماما حقيقيا بعمل المؤتمر أعضاء فيه. ونحن نعتقد بضرورة أن يتخذ دون إبطاء قرار بتوسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح. وإن نتيجة الدورة المستأنفة هذه للجنة الأولى تساعد في التوصل إلى قرار كهذا.

لقد حظيت النرويج منذ عام ١٩٨٦ بتأييد مجموعة الدول الغربية لترشيحها عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نهتم اهتماما كبيرا بعمل المؤتمر وهو أمر أثبتناه على مر السنين. ونحن على استعداد للاضطلاع بكل المسؤوليات التي تنطوي العضوية الكاملة عليها.

السيد بونسيه (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تتضمن الوثيقة A/47/887، من جملة أمور، آراء حكومتي بشأن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". لذا سأركز في هذا البيان الموجز على المسائل المؤسسية. إلا أنني قبل القيام بذلك أود أن أدلي بتعقيبين تمهيديين.

أولا، لا تزال أهداف وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ نافذة ويتحتم علينا أن نواصل المضي قدما وفقا لذلك. وكثرة الأحداث الدولية التي اقتضت في الأشهر القليلة الماضية مشاركة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم أو عمليات إنسانية ضخمة في مختلف مناطق العالم ينبغي ألا تدفعنا إلى اقتراف خطأ إخضاع أهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تحققت في المفاوضات المعقدة التي جرت في عام ١٩٧٨ للحاجات الملحة الراهنة.

ثانيا، إن الحظر الشامل على تجارب الأسلحة النووية وإحراز تقدم صوب إقامة نظام غير تمييزي ومقبول عالميا لعدم الانتشار وتعزيز برامج نزع السلاح التقليدي الإقليمي مهام يمكن للمجتمع الدولي بل وينبغي له أن ينهض بها على الفور. وهذا ممكن بفعل الواقع الجديد كما تدل على ذلك مرونة المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونحن قادرون على اتخاذ هذه الخطوات الحاسمة. ويجب أن نحرز تقدما قبل أن يؤدي اتساع رقعة الصراعات الناجمة عن حالات التوتر المستترة العديدة إلى إلحاق الضرر بالمناخ الدولي السائد والملائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

أنتقل الآن إلى آلية نزع السلاح.

تبين النتائج التي أحرزتها حتى الآن اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح الإرادة السياسية للدول الأعضاء. فقد أتاحت هياكلها المؤسسية وإجراءاتها التوصل إلى نتائج ملموسة وإيجابية متى ما توفرت الإرادة السياسية. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بنجاح بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دليل واضح على فعالية مؤتمر نزع السلاح. وقد ازدادت هيئة نزع السلاح، من جانبها،

قوة بصفتها محفلا عالميا فعالا لتبادل الآراء والتوفيق بين المواقف المتعلقة بنزع السلاح. ولم يؤد عمل الهيئة إلى تحقيق توافق في الآراء يمهد الطريق أمام إكمال بعض البنود عن طريق المفاوضات الجارية في المؤتمر فحسب بل، وفي بعض الحالات، يسر اعتماد آليات ملموسة ذات نطاق عالمي مثل سجل المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية. أما اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة فقد بينت من جانبها التغيرات الإيجابية التي حدثت في مناخ التعاون الدولي بنهاية الحرب الباردة.

ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن عدد القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء يزداد كل عام - ٦٠ في المائة في الدورة الأخيرة للجمعية العامة - بينما تتناقص اعتراضات الدول الأعضاء على معظم القرارات التي تطرح للتصويت.

وتعتقد حكومتي أنه إذا جددت الدول الأعضاء إرادتها السياسية في قضية نزع السلاح واستفادت من الإمكانية التي تتيحها الآلية الحالية أمكن التيقن من منفعة المجتمع الدولي وأمكن التوصل إلى نتائج ملموسة. وإن الاستفادة من إمكانيات التفاوض التي يتيحها توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح في اعتماد اتفاقية بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية القطعي، وبناء توافق الآراء من قبل هيئة نزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بمسائل ذات أولوية مثل مسألة عدم الانتشار - وهو أمر من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار - مثالان واضحان على الإمكانيات التي تتيحها هذه المحافل على الفور.

لا يمانع وفدي أن تدرج اللجنة الأولى في جدول أعمالها بنودا جديدة تتناولها في الوقت نفسه لجان أخرى تابعة للجمعية العامة إذا كان الهدف من ذلك إعادة تجميع البنود المتعلقة بالأمن الدولي. وإذا توصلنا إلى قرار كهذا سيتعين علينا اتخاذ تدابير مناسبة كيما تظل مسائل نزع السلاح تحظى في مناقشاتنا بالأولوية القصوى التي تقتضيها الحالة الراهنة. وعند إعادة تنظيم جدول الأعمال سيتعين علينا أن نقرر ما إذا كان استعراض جميع البنود سنويا أمرا مبررا، وعند إعداد القرارات ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لدمج مشاريع القرارات المتعلقة بالبنود المتصلة اتصالا وثيقا.

يضطلع مكتب شؤون نزع السلاح بدور أساسي في تيسير عمل أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويشكل الدعم التقني والإداري الذي يقدمه أساسا لعمل الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. وإن إسهاماته في التعريف بمهام هذه الأجهزة ودعمه لتدريب الموظفين المختصين في بلداننا جديـــرة بالثنـــاء. لهـذا السبب كان تقليل شأنه وتخفيض عدد موظفيه وموارد مؤخرا مبعث قلق لحكومتي.

وستقوم اكوادور بتحليل دقيق وبناء للأفكار الجديدة حول إحداث تغيير جديد في هيكله الإداري مع أنه لم يمض على آخر تغيير سوى بضعة أشهر. وتعتقد حكومتنا أنه ينبغي عدم اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة ما لم يتلق جميع الدول الأعضاء، بالاستناد إلى التحليلات والتقييمات التقنية التي توفرها الأمانة العامة، المعلومات الضرورية التي يمكنها أن تستند إليها في آرائها.

السيد وادو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ تستأنف اللجنة الأولى أعمالها للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة وفقا للمقرر ٤٢٢/٤٧ في إطار البند ٦٣ من جدول أعمال الجمعية العامة المعنون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة" - وهي أول دورة عالجت نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية - يود وفد بنن أن يعرب عن ارتياحه، سيدي، لقيادتكم القديرة والنشيطة.

وبنن مقتنعة بأن بذل جهود متضافرة هو السبيل الوحيد لبلوغ أهداف المجتمع الدولي المتمثلة في القضاء على القدرات العدائية للدول عن طريق نزع السلاح ابتداء من إزالة خطر نشوب حرب نووية وتطبيق التدابير اللازمة لوقف سباق التسلح وعكس مساره وتمهيد الطريق أمام إقرار سلم دائم. لقد أكدت الدورة الاستثنائية العاشرة أهمية إنشاء آلية دولية تعنى بمشاكل نزع السلاح بجوانبه المختلفة والعمل بفعالية.

ومنذئذ أصبح المجتمع الدولي متزايد الإدراك أن البشرية مهددة بالتدمير الذاتي بسبب تخزين الأسلحة وتطويرها وانتشارها بأعداد هائلة. إلا أنه لا بد أن نذكر أن العملية المتعددة الأطراف لم تواكب الوعي. وقد حدا، في الواقع، استمرار الحرب الباردة، وما اتسمت به من مناورات سياسية تدور حول التكتلات ومن تنافس أيديولوجي في عالم تتضارب فيه المصالح، بالدول الأعضاء إلى التركيز على أمنها وأمن حلفائها. إلا أن العالم أصبح بنهاية فترة التنافس العالمي تلك أكثر تكافلا مما يتطلب اتخاذ تدابير جماعية مثل نزع السلاح تكفل الأمن للجميع.

ومع أن أهداف نزع السلاح معروفة تماما من الضروري أن نعيد تقييم آلية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن نعززها. وفي هذا الصدد، يوفر تقرير الأمين العام الصادر خلال أسبوع نزع السلاح في العالم الماضي بعنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" أساسا قويا لمداولاتنا.

في هذا التقرير الهام الذي يكمل بمعنى من المعاني "خطة للسلام"، التي قدمت إلى الدول الأعضاء للنظر فيها، يقترح الأمين العام اعتماد نهج شامل ومتكامل وإعادة تنشيط أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر. واقترح أن يكون نزع السلاح الذي ينبغي أن يحظى باهتمام الجميع جزءا من الجهد العام الرامي إلى تعزيز الأمن الدولي، وأن تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا في السعي إلى تحقيق توافق الآراء وفي تحديد الأولويات وفي تعزيز أصح الآليات. ويرى الأمين العام أنه مما يزيد أهمية استكشاف أبعاد جديدة لنزع السلاح هو أن نهاية النظام ذي القطبين لم تقلل الحاجة إلى نزع السلاح.

يرحب وفد بنن بتقرير الأمين العام لأنه على وجه الخصوص تجسيد لإيماننا بأن تعزيز الأمن الدولي ينبغي أن يتيح لكل دولة العيش والنمو في سلم. ويجب أن يأخذ نزع السلاح الحقيقي في الحسبان الاعتبارات المتعددة الأبعاد للأمن الدولي، الذي يعد السلم تعبير نهائي عنه، تستوجب كفالته لا بإزالة التهديدات العسكرية فحسب بل أيضا التهديدات غير العسكرية مثل مشاكل ضمان تنمية مستدامة: فإحراز تقدم في أي من هذه المجالات يؤثر تأثيرا إيجابيا على المجالات الأخرى.

ولكن يمكننا بالكاد أن نحرز أي تقدم دون قيام تفاعل فيما بين الهياكل المتعددة الأطراف الهامة لوضع الخطوط التوجيهية وللمداولات وللمفاوضات؛ وهذه الهياكل هي، على التوالي، اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. وإننا مقتنعون بأن نجاح جهود نزع السلاح في التوصل إلى تدابير فعالة يتوقف على العمل المتضافر الذي تؤديه هذه الهيئات بتوجيه الجمعية العامة التي تنظر، بموجب المادة ١١ من الميثاق، في "المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح".

وحيث أن نزع السلاح يجب أن يكون نتيجة المفاوضات، فلا بد لدور مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين وإقرارهما أن يقع ضمن إطار المادة ٢٦ التي تنص على ما يلي:

"رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. يكون مجلس الأمن مسؤولا ... عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسليح".

لقد أثبت مؤتمر نزع السلاح مقدرته بالموافقة على إزالة صنف واحد من أسلحة التدمير الشامل هي الأسلحة الكيميائية. بيد أنه من المهم تعديل عضويته حتى تعكس حقائق دولية جديدة وخاصة لكي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الأمنية للمجتمع الدولي بأسره. وإلا لا يمكن أن توجد تدابير حقيقية لنزع السلاح. وينبغي لجدول أعمال المؤتمر أن يأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في الدورة الاستثنائية العاشرة، ولا سيما نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، بما في ذلك وقف تجارب الأسلحة النووية وعدم الانتشار ومنع نشوب حرب نووية وتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واتخاذ تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويجب إيلاء الاهتمام لمسألة التحقق التي بوسعها أن تكفل اعتماد تدابير نزع السلاح من جانب الدول وفعالية هذه التدابير.

وينبغي تحويل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي سينقضي أجلها المحدد في عام ١٩٩٥ إلى أداة حقيقية للقضاء التام على الأسلحة النووية ولتشجيع استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية والإنمائية.

كما أن الأداء الناجح لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يتطلب تعزيز المهام الفنية التي تقوم بها الأمانة العامة وعلى وجه الخصوص في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويشعر وفدي بالامتنان لمكتب شؤون نزع السلاح على الجهود التي يبذلها خدمة لقضية نزع السلاح، وخصوصا الجهود المبذولة من أجل الحصول على ما هو مطلوب من دعم شعبي ومن أجل تعزيز العمل الإقليمي الذي يمثل لازمة قيمة لنزع السلاح العالمي. ويجب تمكين المكتب من خدمتنا على نحو أفضل.

إن المناخ الدولي مؤات اليوم أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح العام والكامل تحت الرقابة الدولية الفعالة. والمطلوب هو أن ننتهز الفرصة وأن نبدي صراحة أكبر لكي نوفق بين وجهات نظرنا المختلفة ونؤكد على ما يوحدنا خدمة لأمن الجميع.

السيد اتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة التي أتاحت لنا تبادل الآراء بشأن فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي قدم أفكارا هامة في هذا الصدد في إطار المفهوم الثلاثي المتمثل في الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط.

يتناول وفدي هذه المسألة بالاستناد إلى بعض الافتراضات الأساسية: أولا، الدور المركزي للأمم المتحدة في ترجمة توافق الآراء العالمي بشأن مسائل نزع السلاح والأمن إلى واقع عملي؛ وثانيا، استمرار أهمية الأولويات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ وثالثا، الحاجة إلى ارتكاز جهود نزع السلاح على فهم واضح للصلة بين نزع السلاح والأمن الدولي والتنمية؛ وأخيرا، قبول الصلة بين تنظيم الأسلحة ونزع السلاح من جهة وإزالة الأسباب الكامنة وراء التوتر والصراعات من جهة أخرى.

لقد أكدت التحديات الجديدة التي ظهرت في حقبة ما بعد الحرب الباردة الحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل كهذا. وتمثل اللجنة الأولى، وهي هيئة تداولية ذات عضوية عالمية، محفلا لا غنى عنه لتحديد الأولويات في مسألتي نزع السلاح والأمن. وقد أسهمت في حشد تأييد أوسع لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ولتوليد قوة دافعة صوب تحقيقهما. وهي المحفل الأصح لإدماج المناقشات حول الأبعاد الجديدة لنزع السلاح في شواغل المجتمع الدولي ذات الصلة مثل التنمية والأسباب الكامنة وراء التوتر والصراعات في مناطق عديدة من العالم اليوم.

لقد لمسنا تقدما ملحوظا في ترشيد أعمال اللجنة في السنوات القليلة الماضية؛ ومن الضروري الاستمرار في هذه العملية في المستقبل بالإضافة إلى ترشيد جدول الأعمال وإتاحة مزيد من الوقت لمشاروات تتناول كل موضوع على حدة بدلا من المناقشة العامة.

وعملية الاصلاح لا تزال مستمرة في هيئة نزع السلاح، وهي عملية بدأت باعتماد وثيقة السبل والوسائل في ١٩٩٠. وإن الأخذ بجدول أعمال من ثلاثة بنود للهيئة، يُنظر في كل منها في مرحلة محددة، يمثل إنجازا رائعا. ولهذا فإن وفد بلادي لا يرى حاجة للتدخل في العملية الجارية. بعد أن قلت هذا، أود أن أؤكد حقيقة أن الهيئة هيئة تفاوضية لها ولاية مختلفة عن ولاية مؤتمر نزع السلاح. والوقت القصير المتاح للدورة المضمونية للهيئة يمكن أن يستغل على نحو أمثل بتجنب المناقشة العامة المزدوجة، والتركيز، بدلا من ذلك، على إجراء تحليل معمَّق للبنود المدرجة على جدول الأعمال بغية وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات.

تعلق نيبال أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف. ولنا خالص الأمل في أنه بالانجاز الكبير في مجال الأسلحة الكيميائية، فإن مؤتمر نزع السلاح سيركز على البنود المعترف بأولويتها عالميا مثل الحظر الشامل وعدم انتشار الأسلحة النووية. ووفد بلادي ليس مقتنعا بضرورة تحميل المؤتمر العبء الإضافي المترتب على القيام بدور الهيئة المسؤولة عن الاستعراض الدائم والمراقبة لاتفاقات نزع السلاح. إن نيبال ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح، وهي تجد أن التكوين الحالي للمؤتمر منصف من حيث التمثيل. لكن هذه المسألة يجب أن يبت فيها المؤتمر ذاته.

ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يواجه عددا من المهام المتوسعة. وإن إنشاء سجل للأسلحة التقليدية ونظام للبيانات في مكتب شؤون نزع السلاح وحده يضع عبئا ثقيلا على كاهل الأمانة العامة المثقل كاهلها بالمهام أصلا ويتوقع من المكتب أن يضطلع أيضا بدور رئيسي في فرقة العمل فيما بين الإدارات لإسداء المشورة بشأن الجوانب السياسية والاقتصادية والتقنية للتحويل. ولهذا المكتب أيضا دور رئيسي يضطلع به في تحقيق التكامل في الجهود المتعلقة بتدابير بناء الأمن والثقة عن طريق مراكز الأمم المتحدة الإقليمية. وإن الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية تتطلب إقامة تنسيق أوثق بين مكتب شؤون نزع السلاح ومجلس الأمن، بل حتى مع إدارة عمليات حفظ السلم.

إن وفدي، إذ يضع هذا في اعتباره، يؤيد بقوة تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح لتمكينه من الاضطلاع بالوظائف المتوقعة منه في حالة تتغير بسرعة. ونؤيد بقوة المحافظة على وحدة وتكامل المكتب ونعارض نقل المكتب بكامله أو بعض وحداته من نيويورك.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة دور مجلس الأمن في تنظيم التسلح ونزع السلاح. إن التغيرات الهائلة في العلاقات الدولية تقتضي تنشيط هذه الأحكام. وإن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن سيعزز

دوره ومصداقيته في مسائل تحديد التسلح ونزع السلاح. ويمكن للمجلس أيضا أن يستفيد من نظام للتنسيق مع مؤتمر نزع السلاح.

هذه ملاحظات قليلة من جانب وفد بلادي بشأن المسائل المطروحة علينا. وإننا، إذ نهنئكم، سيدي، على الطريقة التي أدرتم بها حتى الآن مداولات اللجنة الأولى في الدورة السابعة والأربعين، فإن وفد بلادي يتطلع إلى إجراء المشاورات الهامة التي ستجري في الأيام القليلة القادمة.

السيد مارشيك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن النمسا هي من الدول التي تقدمت بتعقيباتها كتابة بشأن تقرير الأمين العام؛ وهي ترد في الوثيقة A/47/887. ولذلك فإن بياني سيكون في غاية الإيجاز.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه بأنه في الوقت الذي اتسمت فيه العلاقات الدولية بمناخ جديد من الوفاق والتعاون، فإن فرصا جديدة برزت أيضا لبذل الجهود متعددة الأطراف لنزع السلاح.

ولمواجهة هذه التحديات، فإن المجتمع الدولي يتطلب وجود آلية فعالة ومقتدرة ومتعددة الأطراف لتنظيم التسلح ونزع السلاح. إن تقاسم المسؤوليات بين العناصر المتكاملة لهذه الآلية ينبغي أن يكون متوازنا بصورة دقيقة.

كانت اللجنة الأولى وينبغي أن تبقى المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف لدراسة جميع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. لقد تمكنت اللجنة الأولى من تبسيط جدول أعمالها، ومن تركيز عملها للتقليل من الازدواجية وتسهيل التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء. فروح التعاون البناءة التي ظهرت أثناء الدورات الأخيرة ستحسن أعمال اللجنة بدرجة أكبر.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بعد أن نفذت برنامجها الإصلاحي، تجهد لأن تحسن من فعاليتها على نحو أكبر بينما توفر الفرصة، في الوقت نفسه، لجميع الدول المهتمة للمشاركة في عملها والإسهام فيه. والتركيز المستمر على بعض المواضيع المحددة تحديدا جيدا سوف يسهل بالتأكيد التوصل إلى نتائج ملموسة.

لقد اضطلع مؤتمر نزع السلاح بعمله بفعالية بوصفه محفلا تفاوضيا متعدد الأطراف لنزع السلاح. لقد أعجبنا جميعا بنجاحه واستحسناه، هذا النجاح الذي تمثل في إبرام الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ويقوم المؤتمر الآن بإعادة النظر بجدول أعماله وبعضويته أيضا. وتؤمن النمسا إيمانا راسخا بأنه في هذه اللحظة قد يستفيد مؤتمر نزع السلاح استفادة كبرى من انضمام عدد من البلدان التي تتوفر

لديها الرغبة والقدرة لتقديم إسهامات ملموسة. ونحن نشاطر الرأي بأن التوسيع المبكر لعضويته سيعبر على نحو واف عن مستوى الاهتمام بأعماله بين صفوف المجتمع الدولي برمته.

١٣/حم/ا ح ٥٣-٥٥ (السيد مارشيك، النمسا)

والنمسا أعربت مرارا وتكرارا عن رغبتها في أن تصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح. لقد تقدمت بطلب العضوية في بداية ١٩٨٢. ومنذ أن أتيحت الفرصة للدول غير الأعضاء للمشاركة في عمل المؤتمر، فقد منحت النمسا مركز الدولة المشاركة غير العضو، وشاركت بفعالية في أعمال المؤتمر على مدار السنوات. ونأمل أملا خالصا، كما هو شأن عدد من البلدان الأخرى، بأن يكون الوقت قد حان لمنحنا عضوية كاملة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أكد مجلس الأمن في الماضي القريب دوره كجهاز مركزي لاستعادة السلم والأمن الدوليين وصيانتهما وعزز ذلك الدور. ونحن نرحب بالمشاركة الفعالة من جانب مجلس الأمن في مجالات تحديد التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار أيضا. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالتحقق، فإننا نذكر بالدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجال النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات، وبدور المنظمة المرتقبة الخاصة بالأسلحة الكيميائية في مجال الأسلحة الكيميائية، ولنا ملء الثقة بأنها ستباشر عملها بصورة كاملة في السنتين المقبلتين.

السيد فاسيلييف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد حصل تطور واضح في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح في السنوات الأخيرة. فالتغيرات السريعة التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة تتيح إمكانيات مؤاتية في مجال نزع السلاح وضمان الأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، فإنها تخلق مشاكل تتطلب حلولا مبتكرة. لهذا السبب، فإن وفد بيلاروس أسعدته مبادرة الأمين العام المتمثلة في تقديم تقريره المعنون: "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). إن مفهوم الاندماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط التي اشتمل عليها التقرير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح والمقترحات الأخرى الهامة قد لاقت دعما واسعا. إننا نوافق خصوصا على فكرة أن نزع السلاح يضطلع بدور مركزي في ضمان السلم والأمن الدوليين وأن جميع البلدان يجب أن تشارك في عملية نزع السلاح.

وسوف تتقدم بيلاروس بإسهام ملموس في حل مشاكل نزع السلاح. وسنعمل بطريقة مسؤولة من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاقات الدولية.

وخلال المناقشة العامة للجنة الأولى التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تقدم وفد بلادي بتفاصيل التدابير التي اتخذناها فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي، بالإضافة إلى جهودنا الرامية للتوصل إلى تحقيق وضع محايد غير نووي. ويسعدنا أن نبلغكم بأن بيلاروس قد اتخذت مؤخرا خطوات جديدة هامة في هذا المضمار. وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، فإن مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بيلاروس صادق على معاهدة أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وخفضها وذلك بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١، بالإضافة إلى البروتوكول الخاص بها والذي تم التوقيع عليه في لشبونه في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٢. ولقد قررنا أيضا أن نصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار كدولة لا نووية. ومن بين جميع الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق فإن بيلاروس وحدها، فيما يتعلق بالمعاهدة، قد أشارت إلى استعدادها للوفاء تماما بالتزاماتها بموجب بروتوكول لشبونة ودون شروط أو تحفظات. وعليه، فللمرة الأولى في تاريخ المجتمع الدولي، تقوم دولة ذات سيادة بالتخلي طوعا عن إمكانية الحيازة الفعلية للأسلحة النووية.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أن موقفها هذا بشأن نزع السلاح النووي سيلقى تقديرا مناسبا من جانب المجتمع الدولي وتشعر أن لديها سببا وجيها لكي تعتمد على المساعدة المالية الشاملة في تنفيذ جميع الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ العملي للالتزامات التي اضطلعت بها بموجب هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى تحويل صناعات الأسلحة لديها وتحديث تكنولوجياتها.

لقد رحب وفد بيلاروس بالقرار القاضي بأن تمضي اللجنة الأولى في تبادل الآراء وإعداد توصيات محددة وموحدة بشأن تعزيز فعالية آلية نزع السلاح متعددة الأطراف. وبطبيعة الحال ينبغي على المجتمع الدولي أن يستغل إلى أقصى حد الوسائل الموضوعة تحت تصرفه واعتماد تدابير محددة لإصلاح الآلية القائمة وتحسين التنسيق بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ولقد تم تقديم مقترحات هامة بشأن هذه المسائل في إطار الردود (A/47/887، والإضافات) التي قدمتها الدول استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام*.

نحن جميعـــا نعرف مدى أهمية دور اللجنة الأولى في دراسة مسائل الأمن ونزع السلاح. وعليه، فلا يسعنا سوى الترحيب بالرغبة التي أبدتها الوفود لتعزيز فعالية عمل اللجنة. وهذا هو بالتحديد هدف الإجراءات المتمثلة في الدراسة المشتركة لمسائل الأمن ونزع السلاح، وتخفيض عدد مشاريع القرارات، ودمج المسائل المترابطة واعتماد عدد متزايد من القرارات بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه نعتقد، شأننا شأن وفود أخرى، بأنه ينبغي بذل جهود إضافية لتنشيط عمل اللجنة الأولى.

إن وفد بيلاروس يقدر أهمية عمل هيئة نزع السلاح ولذلك فإنه يؤيد المقترح الرامي إلى زيادة ترشيد أنشطة الهيئة؛ ونحن نحبذ إقامة صلات وثيقة مع مؤتمر نزع السلاح واعتماد جدول أعمال من ثلاثة بنود ينهض بدراسة المسائل التي سيتم تناولها على مراحل.

ولقد جرت دراسة مقترحات ملموسة بغية تعزيز فعالية مؤتمر نزع السلاح في المؤتمر نفسه. ونود فقط أن نشير إلى ضرورة تصحيح أولوياته، وجعل أشكال وأساليب عمله أكثر مرونة وتوسيع عضويته. وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليؤكد على أن بيلاروس تقدمت بطلب العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، يود وفد بيلاروس أن يؤكد على الدور المتزايد لمكتب شؤون نزع السلاح وعلى ضرورة تعزيزه وبعث الحيوية في أنشطته.

إن وفد جمهورية بيلاروس يود أن يعرب عن رغبته في التعاون معكم، السيد الرئيس، ومع جميع الوفود في إعداد توصيات ملموسة بشأن المسائل التي ندرسها والتوصل إلى اتفاق بشأنها، والتي، في رأينا، ستمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بمرونة أكبر للتحديات والأولويات الجديدة لعالم اليوم.

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي بداية، سيدي، أن أعرب عن رضى وفد بلادي على الطريقة التي أدرتم بها مع سائر أعضاء المكتب أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والأربعين، وخصوصا جهودكم لعقد هذه الدورة المستأنفة للجنة.

لدى استعراض آليات نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة، علينا أن نسترشد بالمبادئ الأساسية الثلاثة التالية.

أولا، ينبغي علينا أن نبني على أساس إنجازاتنا الماضية، وبصفة خاصة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ثانيا، ينبغي علينا أن نأخذ في اعتبارنا أن ما حال دون أن يحقق المجتمع الدولي تقدما ملموسا بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن ذات الصلة في فترة الحرب الباردة كان مرده غياب الإرادة السياسية للتفاوض أكثر من آلية نزع السلاح نفسها.

ثالثا، علينا أن ندرك أنه في عالم أكثر تنوعا وأقل مركزية، فإنه ينبغي تجنب أي مجازفة بالتركيز المفرط في التعامل مع مسائل الإصلاح.

إن الهيئات الثلاث متعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من التسلح لها وظائف مميزة ومترابطة فيما بينها، وقد تم تحديدها بدقة. والمسألة المركزية في عملية الإصلاح ينبغي أن تتمثل في كيفية ترشيد أعمال هذه الهيئات على أكمل وجه وذلك لضمان إسهامها فرادى ومجتمعة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في عملية الأمن التعاوني.

وبناء على ذلك يعرب وفد بلادي عن تحفظاته على نظرية اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح، وبصورة خاصة في إنفاذ قرارات عدم الانتشار، كما هو مقترح في الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.1/47/7. فيجب إعطاء الأولوية لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن قبل النظر في أي توسيع لنطاق جدول أعماله، لأن عمل المجلس لا يعبر عن إدراك بأن المجلس يعمل باسم الدول الأعضاء على النحو الوارد في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. صحيح أن اللجوء إلى مجلس الأمن مستهدف بالفعل في المادة ٦ من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وفي المادة ١٢ من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكن هذه الوسيلة يجب تناولها بحذر كبير لتجنب احتمال إساءة استعمالها. وبالتالي، نعتقد أن دور مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح ينبغي ألا يتجاوز في الوقت الراهن أحكام المادتين ٢٦ و ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تبقى الجمعية العامة، كما تنص على ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

لقد تحسنت في السنوات الأخيرة أساليب عمل اللجنة الأولى. ومن الملحوظ في هذا الصدد انخفاض عدد القرارات وزيادة توافق الآراء ودمج المواضيع في مناقشة مسائل نزع السلاح والأمن. ولكن لا يزال أمامنا الكثير لتبسيط أعمال هذه اللجنة وجعلها موجهة بقدر أكبر نحو تحقيق الهدف. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تقصير مدة المناقشة العامة، وتركيز المناقشة على بنود أو مجموعات مختارة، وإجراء تخفيض جديد في عدد البنود والقرارات من خلال دمج البنود والقرارات المتماثلة والنظر في البنود كل سنتين أو ثلاث سنوات، وإلغاء بحث البنود البالية.

وأحرزت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بعض التقدم منذ إعادة تنظيمها بموجب برنامج إصلاح اعتمد في عام ١٩٩٠. وينبغي أن يهدف عمل الهيئة إلى الأخذ مستقبلا بجدول أعمال موزع على مراحل

يضم ثلاثة بنود. وينبغي عند إدراج بنود جديدة في جدول الأعمال إعطاء الأولوية للمواضيع ذات الصلة التي لا تتداخل مع مواضيع اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح. ومن أجل أن تكفل الهيئة الحوار المتعمق بشأن المواضيع المعقدة التي هي موضع اختلافات جوهرية في الآراء، يجب تعميم أوراق عمل مركزة في وقت سابق للدورة لتستطيع الوفود أن تأتي مستعدة. وينبغي اعتبار أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى مترابطة يكمل كل منها الآخر.

وينبغي أن يصبح مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية الحقيقية للمجتمع الدولي بشأن مسائل نزع السلاح، لا محفلا للبيانات المسبقة الإعداد لشرح المواقف السياسية ومناقشة ولايات اللجان المخصصة

المختلفة. وينبغي ألا يصبح المؤتمر محفلا مفتوح العضوية أو كبير العضوية، لأن مساوئ ذلك تتجاوز بكثير مزاياه. وتبين التجربة السابقة المشاكل التي تواجه الهيئة التفاوضية ذات العضوية الكبيرة، ولا سيما عندما تعمل بطريقة توافق الآراء. كما أن هناك مخاطر أخرى. لقد أعرب وفد فنلندا، في الجلسة الخاصة التي عقدتها هذه اللجنة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، عن رأيه بقوله:

"ومع مؤتمر جديد مفتوح العضوية لنزع السلاح، ينبغي استعراض دور هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بل استعراض الحاجة إليها. فقد لا تكون هناك حاجة لجهاز تداولي منفصل بمجرد بدء العمل في مؤتمر مفتوح العضوية لنزع السلاح". (A/C.1/47/PV.29 ص ٢٤-٢٥)

إننا نتطلع إلى رؤية ورقة معلومات أساسية غير رسمية عن تكوين مؤتمر نزع السلاح كما وعد بها رئيسه في ذلك الحين يوم ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

وفيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة، نرى أنه ينبغي أن يركز على الأولويات في مفاوضات نزع السلاح المحددة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي لم يزيلا خطر الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى. وفي هذا الصدد، نعرب عن تحفظاتنا إزاء نظرية أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بدور هيئة استعراض وإشراف دائمة لبعض اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، كما ورد في تقرير الأمين العام. فإحدى مشاكل هذه النظرية أن عضوية المؤتمر لا تتطابق مع الأطراف في أي اتفاق.

لقد خفض مركز مكتب شؤون نزع السلاح في العام الماضي من إدارة إلى مكتب، على الرغم من ازدياد عبء عمله في ضوء إبرام اتفاقات عديدة، من ضمنها سجل الأسلحة وتبادل المعلومات في إطار

اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونأمل أن يوفر لهذا المكتب ما يكفي من الموارد والموظفين لتمكينه من مواجهة التحديات الجديدة.

أخيرا، ثمة أفكار بشأن نقل مكتب شؤون نزع السلاح إلى جنيف. ونحن لا نعارض ذلك ما دام أنه لن يؤثر على التفاعل بين الوفود في نيويورك وبين المكتب.

السيد نوربرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعرب السويد عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". إن هذا التقرير واستئناف جلسات اللجنة الأولى في هذا الأسبوع يوفران لنا فرصة ممتازة لتقييم آثار انتهاء الحرب الباردة على الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة وعدم الانتشار. وقد طرأت

تغيرات أساسية في ميدان الأمن الدولي. ومن أجل الوفاء بالمطالب الحالية والمقبلة يتعين تطوير الآلية المتعددة الأطراف وجداول أعمالها وفقا لذلك.

إن الاندماج مفهوم أساسي. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لم يعد ممكنا النظر إلى الأمن من منظور عسكري بحت. فقد بات من المسلم به بازدياد أن المشاكل الاقتصادية والإثنية والاجتماعية والإنسانية والبيئية وغيرها من مصادر عدم الاستقرار والصراع تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومنظومة الأمم المتحدة مؤهلة بشكل خاص لدمج تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وبناء الثقة في الهيكل الأوسع للسلم والأمن الدوليين. ويصبح من المقبول بشكل متزايد أن هذه التدابير يمكن أن تشكل أداة أساسية للدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وإنفاذ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وينبغي إيلاء قدر أكبر من التفكير في كيفية تحقيق ذلك على نحو ملموس. ويمكن لنزع السلاح الإقليمي أن يعضد الترتيبات العالمية وأن يعزز التسويات السياسية في أماكن الصراع. وتضطلع الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح بدور هام في تيسير نزع السلاح الإقليمي.

ونظرا لقصر الوقت المتاح في هذا الأسبوع، اتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي لنا الآن أن نركز على آلية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتظل اللجنة الأولى الجهاز المعياري المركزي في مجال الأمن الدولي وتنظيم الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي تنقيح جدول أعمال اللجنة ليشمل جميع البنود المتصلة بالأمن الدولي وتنظيم الأسلحة ونزع السلاح - دون أية مسائل أخرى. ومن المهم أيضا تحسين جدول أعمال اللجنة بغية جعل عملها أكثر منهجية وفعالية. وتحقيقا لذلك، ينبغي تنظيم جدول الأعمال في مجموعات حسب المواضيع. ومن شأن ذلك أن ييسر أيضا فهم عمل اللجنة وتوجيه النتائج بطريقة مناسبة وفعّالة.

إن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يظل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف العالمية الوحيدة. إن تشكيله الحالي - مع هذا - يعكس نظاما عالميا ثنائي القطب لم يعد موجودا. وتوسيع عضوية المؤتمر إجراء طال انتظاره ومن المفضل أن يتضمن جميع الدول التي تتقدم لذلك. لقد أصبح من الصعب بشكل متزايد الدفاع عن استبعاد عدد كبير من المرشحين، الذين أظهر كثيرون منهم صراحة اهتمامهم وقدرتهم على الإسهام فيما ينبغي أن يكون جهدا عالميا حقيقيا.

إن المؤتمر ينبغي أن يتخذ القرار الخاص بتوسيع نطاقه خلال دورته المقبلة في أيار/ مايو وحزيران/يونيه. إنها مسألة بالغة الأهمية وقد تكون أساسية بالنسبة لقرارات هامة تتخذ بشأن آلية نزع السلاح بشكل شامل.

إن المهمة الأساسية للمؤتمر ينبغي أن تكون أيضا، في المستقبل، التفاوض بشأن معاهدات عالمية لنزع السلاح. ومع هذا، يمكن أن نكون، في الإطار الدولي الجديد، وضع تعهدات ملزمة سياسيا، سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي. إن مؤتمرا موسعا وأكثر انفتاحا هو وحده الذي يمكنه أن يعبر بشكل كاف عن الوضع الجديد وأن يلبي احتياجاته.

في الختام، حان الوقت لإصلاح الآلية الدولية لنزع السلاح. ومهمتنا هذا الأسبوع هي التوصل إلى توصيات محددة متفق عليها تضع الإصلاح موضع التنفيذ.

السيد شكري (مصر): يسر وفد مصر أن تتاح له هذه الفرصة من خلال انعقاد الدورة المستأنفة للجنة الأولى وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧ لإجراء هذه الجولة الهامة من الحوار والتشاور بين مختلف الوفود من أجل إعادة تقييم آليات نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة والأفكار الواردة في

تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

إن التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية خلال الفترة الأخيرة رتبت آثارا بالغة الأهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل المجتمع الدولي. ورغم اختفاء مظاهر المواجهة العسكرية بين القوتين العظميين إثر هذه التحولات السياسية ما زال المجتمع الدولي يواجه تحديا رئيسيا لإقرار السلم والأمن الدوليين وتوفير الاستقرار لجميع شعوب العالم، خاصة بعد تفجر بؤر جديدة من الصراع المحموم في شتى أنحاء العالم.

إن مصر تؤيد ما ذهب اليه تقرير الأمين العام بشأن ضرورة دمج قضايا نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. إننا نرى ضرورة مواصلة السعي للقضاء على المخاطر التي تعترض السلم والأمن الدوليين الناجمة عن استمرار تكدس الأسلحة بكافة أنواعها. لذلك علينا جميعا، من منطلق انتمائنا للأمم المتحدة التي أصبحنا نعلق عليها آمال المستقبل العريضة، ألا ندخر جهدا في سبيل البحث عن أمثل الأساليب التي توفر لآليات نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة مواكبة المتغيرات الدولية الراهنة وطرح الأفكار المبتكرة التي من شأنها ضمان استمرار مساهمة تلك الآليات في تعزيز اجراءات نزع السلاح حفاظا على السلم والأمن الدوليين ووصولا إلى نزع السلاح العام والشامل.

بادئ ذي بدء وبمناسبة الحديث عن آليات الأمم المتحدة التي تعد أداة المجتمع الدولي للوصول إلى اجراءات محددة في مجال نزع السلاح، نؤكد تمسكنا الراسخ بالمبادئ والأسس التي ينبغي أن تستند اليها مختلف تلك الآليات عند تناولها لقضايا نزع السلاح المتمثلة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

إن الارتباط بين تحقيق التقدم في معالجة هذه الأولويات وتدعيم السلم والأمن الدوليين أمر واقع تقره الغالبية العظمى من أعضاء المجتع الدولي. من هذا المنطلق تولي مصر اهتماما خاصا بالجهود الدولية الرامية إلى القضاء على المخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وقد رحبت مصر بكل جهد مخلص لتحقيق التقدم في هذا الصدد خاصة في الإطار المتعدد الأطراف ومن خلال

أجهزة الأمم المتحدة باعتبار أن ذلك يوفر خير ضمان لالتزام جميع أعضاء المجتمع الدولي بما يتم التوصل إليه من اتفاق. كما نرحب بالإنجازات الثنائية البناءة في هذا المجال وما زال الأمل معقودا على أن يعقبها مزيد من الخطوات التي تؤدي إلى تلاشي مخاطر أسلحة الدمار الشامل كلية.

في نفس الوقت إننا لا نغفل أهمية تصدي الأمم المتحدة لكافة مظاهر عدم الاستقرار والصراع العسكري عالميا عن طريق النهوض بمسؤوليتها إزاء معالجة موضوعات نزع السلاح في شتى صورها.

من ثم تبرز أهمية التوجه نحو معالجة موضوع نزع السلاح الإقليمي كأحد العناصر التي تسهم في توطيد الأمن الدولي. ونؤكد أيضا في هذا المقام أهمية مسايرة مفاوضات ومبادرات نزع السلاح الإقليمية لذات الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح.

انطلاقا من هذا الاقتناع فقد طرحت مصر مبادرتيها الخاصيتن بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وإخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل. وإننا لعلى ثقة كاملة بأن آليات الأمم المتحدة قادرة على أن تسهم إيجابيا نحو إخراج المبادرتين إلى حيز الوجود إذا ما خلصت النوايا السياسية للأطراف المعنية. كما نرى أن لمجلس الأمن دورا رئيسيا في هذا المجال باعتباره الجهاز السياسي الرئيسي المعني بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ووضع المناهج لتنظيم التسلح.

ومن جهة أخرى فقد أبدت مصر استعدادها على الدوام لبحث سائر المبادرات المطروحة من أجل الحد من التسلح على الصعيد الإقليمي طالما تضمنت ترتيب التزامات متساوية على جميع دول المنطقة الواحدة ومراعاة الخصائص المميزة لتلك المنطقة من حيث الظروف السياسية والأمنية السائدة فيها عند بلورة أحكام المبادرة.

إن آليات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح قد تميزت بالتكامل فيما بينها. لذلك لا بد من توخي الحرص الشديد عند طرح أي أفكار في مجال إعادة تقييم هذه الآليات قد تؤدي إلى إحداث خلل في هذا التكامل. كما ينبغي ألا نغفل الانجازات العديدة التي استطاعت أجهزة الأمم المتحدة تحقيقها رغم المصاعب الضخمة التي اعترضت عملها فترة الحرب الباردة.

إن مصر تؤيد التوجه الحالي في اللجنة الأولى للجمعية العامة لترشيد عمل اللجنة عن طريق دمج مشاريع القرارات المتشابهة. كما نرجو أن نرى استمرار زيادة نسبة القرارات التي يتم اعتمادها دون تصويت حيث يعكس ذلك قدرة اللجنة من خلال أعضائها على مسايرة سمة العصر الحالي بالتوصل إلى حلول توفيقية للقضايا المطروحة تراعي مصالح المجموع بدلا من تصعيد المواجهة لتحقيق مصالح فردية.

ومن جهة أخرى يعد تطورا إيجابيا أن اللجنة الأولى توجهت مؤخرا نحو بلورة اجراءات عملية ومحددة في نطاق نزع السلاح مثل إنشاء سجل الأسلحة التقليدية بدلا من مجرد الاكتفاء بتناول وإقرار المبادئ العامة في مجال نزع السلاح دون أن يكون لها إسهام عملي في هذا الخصوص، وهو أمر يجب تشجيعه.

كذلك تؤيد مصر الأفكار المتداولة بشأن استعادة اللجنة الأولى تناول عدد من القضايا الخاصة بالسلم والأمن الدوليين المدرجة حاليا على جدول أعمال الجمعية العامة مباشرة أو التي يتم تناولها من خلال لجان الجمعية الأخرى.

إن الارتباط الوثيق بين موضوعات السلم والأمن الدولي ونزع السلاح يقتضي التناول المتكامل داخل اللجنة للعنصرين.

أما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح فإنه يحتل مركزا مميزا مرموقا ضمن آليات الأمم المتحدة، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة في إطار الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح.

إن المهمة التفاوضية الموكلة للمؤتمر تحتم استمرار استقلاليته عن غيره من أجهزة الأمم المتحدة، ويجري الآن حوار واسع النطاق داخل المؤتمر بشأن عضويته وأسلوب عمله.

لقد أنشئ المؤتمر في ظروف دولية مغايرة تماما للظروف التي نعيشها الآن، ويقتضي منطق الأمور إعادة النظر في عضوية المؤتمر بحيث تكون أكثر تعبيرا عن الواقع الدولي المعاصر. إن هناك عدة أفكار مطروحة حول هذا الموضوع تتراوح بين توسيع عضوية المؤتمر بشكل محدود حفاظا على طابعه التفاوضي وتسهيلا لممارسته لعمله بكفاءة وبين قبول عضوية كل الدول الراغبة في المساهمة في أعمال المؤتمر.

ونعتقد أنه لا بد من أجل تدعيم عمل المؤتمر وتنشيطه، أن نتوصل إلى حل توفيقي بين هذه الأفكار المطروحة بحيث نستخلص منها العناصر التي تسهم فعلا في تدعيم عمل المؤتمر. ونؤكد على ضرورة أن يتم اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بمستقبل مؤتمر نزع السلاح، في إطار مشاورات أعضاء المؤتمر ووفقا لقواعد الإجراءات المعمول بها، حتى يستند أي تغيير يتم إقراره إلى قاعدة صلبة من الإرادة السياسية لمجموع الأعضاء تضمن مواصلة المؤتمر في النهوض بمسؤولياته. كذلك نتمسك بقوة باحتفاظ المؤتمر بطبيعته التفاوضية ونعارض أي محاولة للانتقاص منها.

في نفس الوقت نجد لزاما علينا أن ننبه إلى مخاطر محاولة اعتراض البعض للتوجهات السائدة لدى غالبية أعضاء المجتمع الدولي ومحاولة استغلال قواعد الإجراءات لإعاقة تطوير المؤتمر وتحسين أدائه، لبواعث فردية محدودة. إن اتباع مثل هذا الأسلوب إنما يعد بدون شك انتهاكا لمبادئ الديمقراطية والمساواة بين أعضاء المجتمع الدولي وعودة إلى فترة من الزمن نأمل أن تكون قد انقضت. وإذا كان ذلك ينطبق على ما هو متعلق بالجوانب الإجرائية لعمل المؤتمر فإنه يشمل من باب أولى الجوانب الموضوعية لعمل المؤتمر أيضا.

إن وفد مصر، يشاركه عدد وفير من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز المؤتمر للتقدم المنشود حتى الآن في مجال تناول قضايا التسلح النووي. ونرجو أن يتجاوز المؤتمر سريعا العقبات في هذا المجال، تأكيدا لمصداقية نهوض المؤتمر بمسؤولياته لدفع جهود نزع السلاح والقضاء على مخاطر التسلح في شتى صورها وليس بشكل انتقائي.

أما بالنسبة لهيئة نزع السلاح فقد أشادت غالبية الوفود بخطة الإصلاح التي اعتمدتها الهيئة سنة ١٩٩٠، كما برهن الكثيرون على فاعلية هذه الخطة في دفع عمل الهيئة في ضوء انتهائها خلال دورة سنة ١٩٩٢ من تناول موضوع المعلومات الموضوعية في المسائل العسكرية.

والآن وقد انتهينا من مرحلة الاختبار الأولى لقدرة الهيئة على التكيف مع المتغيرات الدولية والإسهام في تدعيم التوجه للحد من التسلح ونزع السلاح، فإن وفد مصر يرى أهمية استمرار نشاط الهيئة بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي ضمن أجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بدور الأمانة العامة للأمم المتحدة الممثل في مكتب شؤون نزع السلاح فهو دور مكمل لا غنى عنه من حيث الدعم الذي يقدمه لآليات الأمم المتحدة الثلاث والدول أعضائها. ومع ازدياد نشاط آليات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح واتساع نطاق عملها فإن ذلك يقتضي دعم مكتب شؤون نزع

السلاح كي يستطيع مواصلة عمله بالكفاءة المتوقعة ليس فقط في مجال الخدمات المكملة لعمل الأجهزة الثلاثة، بل أيضا في مجال الإسهام الموضوعي لدفع جهود نزع السلاح.

إن تحقيق درجة أعلى من التنسيق بين الأجهزة الثلاثة إنما يعد أمرا ضروريا خاصة في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة لدفع جهود نزع السلاح للأمام وإحراز نتائج عملية في هذا الشأن. في نفس الوقت يجب عدم إغفال الفائدة التي عادت من استقلالية الأجهزة الثلاثة، والتي أتاحت لأعضاء المجتمع الدولي فرصة التدرج في التناول الموضوعي لقضايا نزع السلاح.

نأمل أن يشكل هذا الاجتماع فرصة مناسبة لتبادل الآراء حول هذه الموضوعات الهامة، وأن نستطيع من خلال روح التعاون التي أصبحت سائدة بين كافة الوفود التوصل إلى اتفاق حول إجراءات عملية قد تتخذ من أجل تدعيم أجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال نزع السلاح. ويؤكد وفد مصر تطلعه للمساهمة الفعالة والبناءة خلال مراحل هذه الدورة المستأنفة.

الرئيس: أود أن أشير أن السيد ممثل مصر قد تجاوز الدقائق العشر المتفق عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥